

1

# أوراق سياسية

أزمات المشهد السياسي الفلسطيني:

## مساهمة في البحث عن مخرج

مخرجات 4 ورش عمل (رام الله - غزة)

إعداد وتحضير:

محمد عودة

د.عاطف أبو سيف

ديسمبر 2009



معهد السياسات العامة  
Institute for Public Policies- IPP



معهد السياسات العامة  
Institute for Public Policies- IPP



معهد السياسات العامة - IPP

أزمات المشهد السياسي الفلسطيني:

# مساهمة في البحث عن مخرج

مخرجات ٤ ورش عمل (رام الله- غزة)

إعداد وتحضير:

محمد عودة

د. عاطف أبو سيف

# سلسلة "أوراق سياسية" (١)

٢٠٠٩

جميع الحقوق محفوظة

تصدر هذه السلسلة عن:



معهد السياسات العامة

فلسطين - رام الله

المصيون ، عمارة ابن خلدون ، فلسطين ، تليفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦-٠٢

بريد الكتروني: [Info@ipp-pal.org](mailto:Info@ipp-pal.org)

الموقع الإلكتروني: [www.Ipp-pal.org](http://www.Ipp-pal.org)



تصدر هذه السلسلة بالتعاون مع مؤسسة فريدرش إيبيرت

الإخراج والطباعة

الأيام

رام الله - فلسطين

ص.ب: ١٩٨٧

هاتف: ٢٩٨٧٣٤١/٤ ٢٩٨٧٣٤٢/٦ فاكس: ٩٧٢ ٢ ٢٩٨٧٣٤٢/٦



## فهرس المحتويات

---

|    |   |
|----|---|
| ٥  | مقدمة   |
| ٩  | خطاب أبو مازن ورغبته في عدم الترشح لولاية ثانية |
| ١٤ | مفاوضات السلام                                  |
| ١٨ | الوضع في إسرائيل                                |
| ٢٠ | الانقلاب في الموقف الأميركي                     |
| ٢٥ | الدولة والتوجه إلى مجلس الأمن                   |
| ٣٢ | خلاصات وتوصيات                                  |
| ٥٨ | بعد النقاش                                      |





## مقدمة

شكّل خطاب الرئيس محمود عباس في الخامس من تشرين الثاني ٢٠٠٩ انعطافاً في العملية السياسية في المنطقة، حين أعلن أنه لن يترشح لولاية ثانية لرئاسة السلطة الوطنية.

رغم وقعه الشديد على كل الأطراف إلا أن إعلان أبو مازن حول نيته عدم الترشح لم يكن مكمّن التحول الحقيقي؛ إذ إن الرئيس الذي عُرف عنه اعتداله وجرأته السياسية خلال عمر مسيرة السلام التي اقتربت من العقدين قد عبّر عن انسداد العملية التفاوضية واشترط متابعتها بوقف الاستيطان. لقد امتلك أبو مازن الجرأة التي تفترضها المسؤولية العالية لأن يقول إن المفاوضات التي لا تقود إلى تجسيد الدولة الفلسطينية كشرط أساس لتحقيق السلام في المنطقة لا يمكن أن تستمر. أبو مازن لم يستخدم البلاغة ولا الشعارات بل كان واضحاً في تشخيص أزمة عملية السلام. فالاستيطان يشكّل عقبة أمام السلام، ولا يمكن للمفاوضات أن تستمر في ظل استمرار الاستيطان.

من هنا، فإنه وضع يده على الجرح وصوب بندقيته إلى الهدف الذي أعلن خلال خطابه أنه سيكون غاية النضال الفلسطيني في الفترة المقبلة: الاستيطان الذي يجعل حلم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة مستحيلاً.

لم ينفذ صبر أبو مازن سريعاً فقد أعطى فرصة لكل التدخلات؛ للضغط على إسرائيل لوقف نشاطاتها الاستيطانية واستكمال عملية المفاوضات. صحيح أن الاستيطان كان موجوداً طوال عملية السلام منذ انطلاق قطار مدريد العام ١٩٩١ ولم يعلن الفلسطينيون أنهم يرغبون في وقف المفاوضات أو اشتراطها بتوقفه، إلا أن هذا الإصرار على المفاوضات كان مدفوعاً بإعطاء السلام فرصة، ولكن حين تصبح المفاوضات على حساب المصالح الوطنية فلا بد من مراجعة الموقف.

كان التراجع في الموقف الأميركي في حوض الاستيطان هو القشة التي قسمت ظهر البعير، حيث لم يعد هناك مجال للشك لدى القيادة الفلسطينية في أن الأمور لا تسير على ما يرام. فإدارة أوباما الجديدة أعلنت في البداية موقفاً بدأ في حينه حازماً من قضية النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية خاصة في القدس، وهو ما شجّع القيادة على إعلان حرب على الاستيطان وتجنيد كل طاقاتها للكشف عن الخطر الذي يشكله على عملية السلام. ثم لم تلبث الإدارة الأميركية

أن تراجع عن كل مواقفها وعادت إلى المربع الأول الذي لم تعد ترى فيه الاستيطان عقبة. ربما كان للأمر علاقة بالسياسة الداخلية للولايات المتحدة وقوة جماعات الضغط، لكن النتيجة التي وصل إليها الفلسطينيون هي أنه ليس هناك ما يراهن عليه.

إن النتيجة الحتمية التي يجب أن تقود إليها أية مفاوضات هي إقامة الدولة وعاصمتها القدس وحماية الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني خاصة حقه في العودة إلى وطنه، وعليه فإن المفاوضات ليست أكثر من وسيلة من وسائل النضال المشروع. وفي اللحظة التي لا تكون كذلك فإنه يجب إعادة النظر فيها.

لم يكن هذا كل ما في جعبة الرئيس. فالوضع الداخلي وانسداد آفاق الحوار الوطني تركا أثرهما على قراره. فأبو مازن الذي حاول جاهداً إنجاح الحوار الوطني ووافق دون تردد على المقترح المصري للمصالحة أو ما بات يعرف بالورقة المصرية ووجه برفض قاس من حركة حماس التي رفضت التوقيع على الورقة وطالبت بتعديلات عليها. كان أبو مازن يرغب في إنهاء الانقسام وعودة اللحمة إلى مؤسسات السلطة والذهاب إلى انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة تخرج البلاد من حالة الفوضى السياسية والمؤسسية التي تعيشها، إلا أن هذا لم يعد ممكناً على الأقل في المدى القريب.

إلى جانب هذا، فإن الموقف العربي لم يكن مشجعاً، حيث إن الكثير من الدول العربية لم تساند الرئيس الفلسطيني بالشكل الكافي. وبعد قصة (غولدستون) انبرت بعض الدول العربية، التي وافقت على تأجيل البت في المقترح المتعلق بتقرير القاضي الدولي، في هجوم شخصي على الرئيس أبو مازن، في الوقت الذي طالبت فيه بعض الدول العربية أبو مازن بعدم صنع قضية كبرى من النشاطات الاستيطانية. بكلمة أخرى ثمة تراجع كبير في الدعم العربي للقضايا السياسية الفلسطينية إلا من قبل قليل.

يمكن للمتابع أن يسرد عشرات الأسباب وراء قرار الرئيس محمود عباس عدم الترشح لولاية ثانية، كما يمكن أن يسرد عشرات الأسباب الأخرى في الكشف عن أسباب عشرات عملية السلام، لكن المحقق أن ثمة أجندة فلسطينية سياسية جديدة بحاجة إلى التفكير في آفاق تطويرها وتعزيزها لتصبح قادرة على تحقيق غاياتها.

شكلت نقاط أبو مازن الثماني البوصلة التي يجب أن يصير إليها المشروع السياسي في المنطقة من وجهة نظر فلسطينية. ووفق أبو مازن فإن الوصول إلى حل الدولتين لا يزال ممكناً، على أن يتم الالتزام بالمبادئ والمرجعيات والأسس التالية:



١- قرارات الأمم المتحدة بشأن الصراع، وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، ورؤيا حل الدولتين على أساس قرارات مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨) و(١٥١٥)، مع الاستفادة من كل تقدم حصل في المفاوضات في (كامب ديفيد) و(طابا) و(أنابوليس).

٢- الحدود تستند إلى الوضع الذي كان سائداً ما قبل الرابع من حزيران ١٩٦٧، وإمكانية إجراء تبادل للأراضي بالقيمة والمثل دون المساس بالحقوق المائية أو التواصل الجغرافي والربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣- القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين مع ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة.

٤- حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين كما ورد في مبادرة السلام العربية.

٥- لا شرعية لبقاء المستوطنات فوق أراضي الدولة.

٦- ترتيبات أمنية يقوم بها طرف ثالث على الحدود بين دولتي فلسطين وإسرائيل.

٧- حل قضية المياه حسب القانون الدولي، وحق الدولة الفلسطينية في السيطرة على مصادرها المائية، والسعي إلى تعاون إقليمي في مجال المياه.

٨- إغلاق ملف أسرى الحرية، وإطلاق سراحهم جميعاً.

لا أحد يعرف تحديداً توجهات القيادة الفلسطينية التي تحدثت عن أكثر من خيار، لكن المؤكد أن هناك نية لتوسيع جبهة المواجهة مع إسرائيل والخروج بالأزمة إلى النطاق الدولي الأوسع عبر التوجه إلى المؤسسات والهيئات الدولية؛ لبت في قضية حدود الدولة المستقبلية بجانب حمل ملفات معلقة أخرى مثل فتوى محكمة العدل العليا بخصوص الجدار وتقرير (غولدستون). ثم بدرت عن بعض أوساط القيادة اقتراحات بتوسيع جبهة النضال الشعبي على غرار مسيرات نعلين وبلعين وما شابه.

ثمة الكثير من القول والاجتهادات لمناقشة أسباب وتبعات قرار الرئيس أبو مازن ومواقفه الأخيرة والنقاط الثماني التي حددها كشرط للعودة للمفاوضات، وقد عقد معهد السياسات العامة أربع ورش عمل بواقع ورشتين في رام الله (٢١-٢٢/١١/٢٠٠٩) وورشتين في غزة (٢٢-٢٣/١١/٢٠٠٩) دعا إليها ستين باحثاً وأستاذاً جامعياً وناشطاً سياسياً للتباحث والتفكير. العصف الذهني المركز الذي تم في ورش العمل تناول عدة محاور كانت وفق التالي: أسباب وتبعات إعلان الرئيس أبو مازن عدم الترشح للانتخابات والأبعاد المحلية فلسطينياً



ودولياً لهذا الإعلان والخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين.

مراجعة مسيرة السلام وصولاً إلى انسداد آفاق المسيرة التفاوضية، والمواقف الإسرائيلية وأثر الخريطة الحزبية وموقع اليمين الإسرائيلي فيها على هذه المواقف.

حدود الانقلاب في الموقف الأميركي، وخلفياته وفرص التأثير عليه وأثر الوضع الداخلي على السياسة الخارجية للرئيس أوباما، والموقف الأوروبي والموقف العربي.

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والتوجه للهيئات الدولية لترسيم حدود الدولة الفلسطينية وآفاق نجاح هذه الخطوة ومسوغاتها. هذا بجانب مستقبل السلطة الوطنية بعد تعثر مشروع المصالحة والإمكانات المتاحة.

بعد نقاش عميق اتسم بالجدية والتحليل العلمي قدم المشاركون مجموعة من التوصيات والخلاصات التي يمكن لصناع القرار الاستفادة منها في توجيه الأجندة الفلسطينية خلال المرحلة المقبلة.

في الفصل الأول تلخص هذه الورقة مجمل النقاشات التي دارت في ورش العمل الأربع وتجملها بما يكفل تقديم خلاصة النقاش والجدل في كل نقطة من النقاط الأربع المطروحة للنقاش. ثم في الفصل الثاني تقوم الورقة بإعادة ترتيب الخلاصات والتوصيات التي وردت في ثنايا مداخلات المشاركين حول الكثير من القضايا التي تم تداولها. شملت هذه الخلاصات والتوصيات موضوعات عامة وأخرى محددة، فمنها توصيات تتعلق بالوضع في إسرائيل، وأخرى حول النضال الشعبي، ومستقبل السلطة ومنظمة التحرير والحوار الداخلي والانتخابات ودور حركة فتح والوضع العربي والعلاقة مع الولايات المتحدة.

ومعهد السياسات العامة إذ يشكر كل المشاركين في ورش العمل على الآراء التي قدموها والالتزام الجاد الذي عكسوه خلال النقاش ليود أن يؤكد أن مجمل الآراء التي وردت في النقاش أو تلك التي خرجت في هذه الورقة بعد التلخيص والتحرير لا تعبر بالضرورة عن موقف المعهد. إن الغاية من وراء عقد ورش العمل هذه كانت تقديم مادة ونصائح يستطيع صانع القرار الاستفادة منها والبناء عليها.



## القسم الأول

(١)

### خطاب أبو مازن ورغبته في عدم الترشح لولاية ثانية

في هذا المحور ناقش المشاركون دوافع قرار أبو مازن عدم الترشح لولاية ثانية، وقراره تعليق المفاوضات واشتراطها بوقف الاستيطان. الإجماع أن أبو مازن أدرك صعوبة الاستمرار في المفاوضات ضمن المعطيات الحالية.

هناك أمور كثيرة دفعت أبو مازن في هذا الاتجاه، من أبرزها تعثر المفاوضات وتصريحات (حماس) والحديث عن هدنة، كما يبدو أن أميركا وإسرائيل تريدان وضع بديل يستطيع أن يمنحهما سلاماً طويلاً غير مشروط بالتقدم في إنجاز الحقوق، وذلك من باب الدولة المؤقتة والهدنة الطويلة. إضافة إلى عدد من العوامل التي من أبرزها:

العامل الأول - عدم جدية إسرائيل في المفاوضات.

العامل الثاني - هو للأسف عدم وجود دعم عربي لأبو مازن في المفاوضات. إضافة إلى عدم اعتراف إسرائيل وتنصلها من كل الاتفاقات التي كانت مع حكومة أولمرت، فإسرائيل تريد دائماً أن تبدأ من نقطة الصفر، معتمدة على أميركا التي ترى القضية الفلسطينية من خلال العين الإسرائيلية.

الإسرائيليون منذ (أنابوليس) ينادون بيهودية الدولة وتسريع وتيرة الاستيطان والقدس الموحدة وشرط الاعتراف بيهودية الدولة من أجل الاعتراف بالحق الفلسطيني.

الانقسام وعدم قبول (حماس) الورقة المصرية، أيضاً، كانا نقطة خسارة للسلطة الفلسطينية. والرهان على الطرف العربي غير مجد بالنسبة إلى أبو مازن، حيث إنهم خذلوه بعد تحميله المسؤولية فيما حصل في تقرير (غولدستون).

أبو مازن واجه ثلاث جبهات مهمة منذ توليه الحكم بعد رحيل ياسر عرفات. الجبهة الأولى كانت داخل حركته فتح التي كانت تنتظر أن تجتاز أزمة الأجيال وتبدأ مرحلة جديدة غاب عنها جلُّ آبائها المؤسسين. وهو، أي أبو مازن، نجح في هذا الاستحقاق التنظيمي من خلال عقد المؤتمر العام السادس للحركة وإقرار وثائق الحركة من النظام الداخلي والبرنامج السياسي

ووثيقة البناء الوطني. الجبهة الثانية هي منظمة التحرير، وقد تمت معالجتها بشكل أو بآخر من خلال الإجراءات القانونية عبر استكمال عضوية اللجنة التنفيذية وتنظيمها وإجراء بعض الانتخابات للأمانات العامة للاتحادات التابعة لمنظمة التحرير. الجبهة الثالثة هي الوضع الداخلي الفلسطيني، وهو ما حاول أبو مازن إخراج الساحة منه من خلال الحوار ثم الحوار ثم الحوار. وهذا التحدي لم يكن وليد اللحظة أو وليد أزمة ما بعد الانتخابات كما ذهب البعض، بل هو أمر مخطط له وضع أمام أبو مازن لإفشال آفاق تحقيق الدولة وساهمت إسرائيل في تغذيته. ولكن لم يتم إنجاز جميع الأمور بشكل كامل رغم نجاح أبو مازن في الحفاظ على عدم تدهور الوضع، من هنا جاءت خطوته بتعليق المفاوضات لمنع أي تدهور آخر. هو بذلك أخرج (حماس) - خصمه السياسي - من خلال تأكيده أن أية مفاوضات يجب أن تكون لتحقيق التطلعات الوطنية وليس صحيحاً أنه يفاوض من أجل المفاوضات ذاتها، فمفاوضاته سلاح لتحقيق شيء، وهو في اللحظة التي يرى أنها غير ذلك يتوقف. وهذا ما فعله.

كما أن أبو مازن أراد أن ينقل الصراع إلى البعد العربي، فالصراع الفلسطيني بحاضنة عربية. وهو يدرك أنه لا يمكن حل السلطة ولا يمكن للسلطة أن تستمر دون شرعية، فهو عازم على دعوة المجلس المركزي لبيت في الأمر. وبعبارة إحدى المشاركات فإن أبو مازن أعاد الأمور إلى نصابها... أعاد الصراع إلى بعده العربي، حيث على العرب أن يتحملوا مسؤولياتهم القومية. أبو مازن ارتد إلى البعد العربي وقال للعرب إنهم يجب أن يكونوا قراراً عربياً أمام الوضع الفلسطيني، لأنه إذا أردنا أن نقيس على الهامش، فإن هناك بعض الجهود لخلق قضايا أساسية لتطغى على القضية الفلسطينية، فأعاد السلطة إلى شرعية المنظمة فهي صاحبة الولاية القانونية عليها، ويبدو أن هناك من يريد أن ينتزع السلطة من حاضنتها السياسية (المنظمة) بتجاوز الأخيرة.

وفي العموم، فإن خطاب أبو مازن الأخير بدأ يخطو خطوة إلى الأمام باتجاه عودة القرار إلى ملعب منظمة التحرير وتحسين شروط التفاوض وتعديل مسار التفاوض من خلال تدعيم المنظمة. واقترح لإعادة الهببة للنظام السياسي وتقويته لتحمل مصاعب المرحلة المقبلة وليكون أكثر تماسكاً في المعركة القادمة. الخطوة التي قام بها أبو مازن هي لعبة سياسية أو لعبة خلط الأوراق.

خطاب الرئيس كان بمثابة تقييم لمسيرة طويلة من المفاوضات تواصلت على مدار ١٩ عاماً منذ انطلاق قطار عملية السلام في مدريد. وأن الشرعية المعترف بها دولياً، بالإضافة إلى شرعيتها النضالية والشعبية، هي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولا بد من العمل وفق هذه



الحقيقة. فهي أي المنظمة تستمد شرعيتها من البرنامج الكفاحي الذي لا يزال يحظى بشرعية شعبية وجماهيرية.

الرسالة التي قالها أبو مازن هي باختصار كفى للتعنت، لدينا حقوق ويجب أن نحصل عليها، والسلام الذي نريد هو السلام الذي لا ينتقص من كرامتنا، فالانطباع العام كان أن عملية المفاوضات في السنوات الماضية كانت تزجنا في منطقة «السلام دون كرامة»، وهذا ما جعل المفاوضات الإسرائيلي يبدو متأكداً من عدم وجود أرضية صلبة يقف عليها المفاوض الفلسطيني، وبالتالي كان يضرب بعرض الحائط كل القرارات الدولية، والاتفاقات الثنائية.

هذه الصرخة التي أطلقها الرئيس محمود عباس عبرت أولاً عن مدى هشاشة حجم التأييد أو الإصرار الدولي الذي يحمي مشروع السلام في الشرق الأوسط، حيث لم تستطع كل هذه الدول (الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، الرباعية، روسيا، وكل من دعم ورعى ومول مشروع السلطة، وعملية السلام) أن تغير الموقف الإسرائيلي من عملية الاستيطان، في أول اختبار لها أمام تعنت السلطة الحاكمة في إسرائيل. هذه الصرخة أظهرت مدى هشاشة وضعف الموقف الدولي في إلزام إسرائيل بالوفاء بمتطلبات السلام، كما أوضحت هذه الخطوة مدى انكشاف النظام العربي تجاه مختلف الصيغ الإقليمية المطروحة على المستوى السياسي، والانكفاء على مسار السلام كخيار عربي إستراتيجي ووحيد دون توفير عوامل القوة اللازمة للتعاطي بإيجابية في هذا الاتجاه ودعم هذا المسار، كما أوضح خطورة عدم التعاطي بجدية مع عملية السلام على التيار المعتدل في النظام العربي، حيث بات يعاني هذا التيار من حرج شديد أمام تعنت الحكومة الإسرائيلية، وعجز الإدارة الأميركية والمجتمع الدولي عن إلزام إسرائيل باستكمال المسار التفاوضي والسياسي وفق المحددات التي تتوافق وقرارات الشرعية الدولية. العملية برمتها محاولة لتحريك الوضع.

لكن ليس فقط الجمود في المفاوضات هو ما أوصل الحالة للحظة الخطاب، كان من الواضح أنه كانت لدى أبو مازن إشارات وركب الموجة معها، وفي النهاية وجد أن الإشارات غير حقيقية خصوصاً الإشارة التي أتت من الأميركيين بضرورة وقف الاستيطان، فأبو مازن فاوض أولمرت والاستيطان موجود، وأبو عمار فاوض نتنياهو وباراك ورايين والاستيطان على الأرض، وبالمختصر ما بعد توقيع اتفاق (أوسلو) لم يتوقف الاستيطان بالعكس لقد تمت أكبر عملية بناء استيطانية في زمن رايين «القدس الكبرى من جنوب بيت لحم إلى جنوب رام الله»، لكن السؤال لماذا تشنج الموقف الفلسطيني برفض المفاوضات إلا بعد وقف الاستيطان؟

ردود الفعل وطريقة التعامل مع خطوة الرئيس وإعلانه نيته عدم الترشح لانتخابات مقبلة، كان يشوبها الكثير من الارتجال، فكان التركيز على مبايعة الرئيس وحثه على الاستمرار في منصبه، دون التركيز على أهمية ما طرحه الرئيس من محددات وثوابت وأسس. لو تم التركيز على هذا الاتجاه لتحققت العديد من النتائج الإيجابية، ومنها إعادة الالتفاف الشعبي حول القيادة والرئيس خاصة بعد (غولدستون)، وتحقيق التفاف حول المنظمة والسلطة والرئيس حول هذه الأسس. كان يجب التركيز على قضية المبادئ والمحددات وليس على قضية شخص الرئيس وبقائه في الحكم. صحيح أن الرئيس محمود عباس يعبر عن حالة من التماسك على مستوى القيادة الفلسطينية في المرحلة الحالية، وأن مغادرته ستضع المؤسسة الفلسطينية في المنظمة و(فتح) أمام اختبار حقيقي في البحث عن بدائل، لكن هذا ليس الأساس، بل الأساس في خطاب الرئيس أن ما رفضه ياسر عرفات سابقاً، ويرفضه محمود عباس الآن، لن تستطيع أية قيادة فلسطينية مقبلة الموافقة عليه.

الغريب في طريقة التعاطي مع إعلان الرئيس محمود عباس على أرض الواقع، هو تعاملنا معه على أساس أننا المستهدفون من هذا الإعلان، وأنه موجه إلينا بالأساس، وبالتالي خرجت المسيرات الشعبية لتطالبه بالعدول عن قراره. تم اختزال مواقف الرئيس في خطابه بقضية إعلانه عدم الترشح، وبالتالي تم التركيز على مطالبته بالعودة عن قراره. كانت المفترض أن نقوم بمسيرات موجهة إلى العالم نطالبه فيها بالالتزام بالنقاط التي طرحها الرئيس في خطابه كمحددات للعملية السلمية والمفاوضات، لا أن نوجه مسيراتنا للرئيس نطالبه بالتراجع عن قراره.

الإشكالية أن القيادة السياسية، وبالتحديد قيادة حركة فتح، لم تستطع تحديد ما الذي أراد ويريد الرئيس من هذه الخطوة، حيث إن رد الفعل عليها كان يجب أن يكون في اتجاهات أخرى، فبدلاً من الطلب منه العدول عن قراره كان يجب تدعيم موقفه السياسي، والتأكيد أن الجميع مع الرئيس في هذه الخطوات الحمراء والاشتراطات الوطنية لاستئناف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، وليس خروج المسيرات في مختلف المحافظات لمطالبته بالعدول عن قراره عدم الترشح لولاية رئاسية ثانية.

واقترح البعض أن الفلسطينيين كان يجب أن يقولوا بصراحة إنهم مع الرئيس في عدم الترشح إذا ما كان هذا يشكل عامل ضغط على إسرائيل والعالم. لقد اتسمت ردة الفعل بالارتجال، حيث كان يجب أن يكون الجميع مع الرئيس للضغط على العالم باتجاه تحقيق



مطالب الرئيس، وليس العكس.

وتساءل المشاركون عن حقيقة قرار أبو مازن. هل هو تكتيك أم إستراتيجي؟ وما هي البدائل إذا كان حديث أبو مازن إستراتيجي وهو مصمم على ترك الساحة الفلسطينية بالمطلق، لأن أبو مازن إذا تنحى فسيتنحى عن السلطة وعن (فتح) وعن اللجنة التنفيذية. هذا بدوره يقتضي تغييراً شاملاً في النظام السياسي الفلسطيني. وكان السؤال الآخر الذي أثاره المشاركون متعلقاً بمقدرة (فتح) على تجاوز هذا التغيير والقفز إلى عربة المرحلة الجديدة.

الرئيس محمود عباس حاول عبر خطابه إرسال رسائل متعددة في هذا الاتجاه، ودق ناقوس الخطر على جميع الأصعدة، وفي وجه الأطراف كافة. فهو أدرك، وبشكل واضح، أن الأمر وصل إلى طريق مسدود، وأنه لا يوجد الآن طرف إسرائيلي مستعد لتقديم حتى الحد الأدنى الذي يمكن للجانب الفلسطيني القبول به. شكل خطاب أبو مازن أول هجوم إعلامي حقيقي تقوم به السلطة بعد فتوى محكمة العدل الدولية في لاهاي.

إن الاشتراطات التي قدمها الرئيس محمود عباس لاستئناف المفاوضات، في خطابه، تعبر إلى حد كبير عن جوهر الرؤية الوطنية فيما يتعلق بجوهر المفاوضات، بمعنى عدم إمكانية استمرار المفاوضات بشكل عبثي، وفي ظل سياسة إسرائيلية تقيم على الأرض وقائع تعطل إمكانية الوصول إلى نتائج عملية جراء هذه المفاوضات، التي تبدو ذات آفاق مسدودة.

كان من الضروري، وإن جاء الأمر متأخراً، وضع سقف سياسي ووطني لعملية المفاوضات، بسقف زمني، وفق الثوابت التي عبر عنها الرئيس في النقاط الثماني، وبالتالي لم يعد ثمة خيارات إلا إعادة النظر في العملية التفاوضية، والتمسك بعدم استئنافها ما لم يتم خلق بيئة محلية وإقليمية ودولية تضمن تعديل هذا المسار، وعدم إبقائه رهناً لسياسات الجانب الإسرائيلي كمتحكم رئيس في هذا الاتجاه. وحذر المشاركون من أن إسرائيل تسعى إلى التخلص من أبو مازن ومشروعه الذي يجردها دولياً.

(٢)

## مفاوضات السلام

في هذا المحور حاول المشاركون البحث في عثرات عملية السلام عبر مراجعة الأسباب التي قادت إلى الموقف الفلسطيني الراهن.

بشكل عام هناك إجماع على أن إحساس الفلسطينيين بعدم جدوى المفاوضات ناجم عن السياسات الإسرائيلية التي تعيق عملية السلام للدرجة التي باتت فيها المفاوضات واستمرارها بالشكل الحالي عقبة في طريق السلام. مع الوقت وللحفاظ على عملية السلام حية كان يطلب من الفلسطينيين إبداء المرونة. ورغم أنهم لم يتنازلوا عن حقوقهم الوطنية الثابتة إلا أن هذه الحقوق باتت مهددة باستمرار المفاوضات.

القضية ليست أن آفاق العملية التفاوضية تعيش حالة من الانسداد أم لا. القضية الأخطر أن سقف مطالب الفلسطينيين يهبط مع الوقت. كانت المفاوضات على حدود الـ٦٧، وصارت حول الجدار، والحواجز العسكرية، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في ٢٨ أيلول من العام ٢٠٠٠. الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة ساهمت في هبوط سقف مطالب الفلسطينيين التفاوضية بشكل واضح، وتحويل العملية التفاوضية من قضية سياسية إلى مشكلة اجتماعية، بمعنى أن التفاوض لم يعد على قضايا الحل النهائي، بل على تفصيلات وإجراءات الاحتلال على الأرض وكيفية إزالتها.

هناك تراجع خطير للغاية في ميزان القوى لصالح الجانب الإسرائيلي، وهو ما جعل الرؤية السياسية الفلسطينية تتحول إلى رؤية مطلبية في الكثير من المجالات؛ نتيجة انحدار هذا الميزان لصالح الإسرائيليين. هذا الانحدار الذي يعود بشكل أساسي إلى الأوضاع الداخلية سواء من حيث الأداء أو بسبب الانقسام الداخلي. الحل الوحيد له هو في التوجه إلى القانون الدولي كحامٍ وبنوقةٍ للدفاع عن الحقوق أمام جبروت وتعنّت إسرائيل.

كان يجب منذ اليوم الأول، وخاصة بعد أن بات هذا الانسداد واضحاً منذ عدة سنوات التأكيد



على أن المفاوضات ليست خيارنا الوحيد والإستراتيجي، بل إنها أحد الخيارات ليس أكثر. وكان على الفلسطينيين أن يجعلوا الخيارات الأخرى تسير بخط متواز مع العملية التفاوضية، ومن بينها النضال الشعبي، والنضال على مستوى القانون الدولي، الذي بقي مهمشاً طيلة الوقت، فلا وجود للجنة دائمة من الاختصاصيين وأساتذة القانون الدولي تتابع الانتهاكات والقرارات وتزود القيادة بتقارير تسندها في هذا الاتجاه، مع الاعتماد على خطة إعلامية هجومية والتركيز على الإحصاءات والاستطلاعات وفق برنامج مدروس لإدارة الإعلام بعيداً عن استدراج العواطف، والتي لم تعد طريقة مجدية في التأثير على العالم، على أن تتضمن أية حملة إعلامية مدروسة المصالح الحياتية للشعب الفلسطيني.

وعليه، وفي ضوء السياسات الإسرائيلية على الأرض، ونقضها المتواصل لكل الاتفاقات السابقة وإجراءاتها التي باتت تمس صلب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، بات من الطبيعي أن ينظر المفاوض الفلسطيني إلى أهمية وضرورة توفير البيئة المناسبة لاستئناف المفاوضات. فالذهاب إلى مجلس الأمن - ومحاولة تحريك الوضع السياسي وتحريك الجمود على مسار المفاوضات - من الواضح أنه ليس نهاية المطاف عند القيادة، وتركيبه القيادة وعلى رأسها أبو مازن تقترح ذلك.

فبعد السنوات الخمس الانتقالية - والتي وفق الاتفاقات كان يجب أن تفضي إلى دولة فلسطينية بعد نقاش قضايا الحل النهائي - كان يجب أن يتغير كل شيء. مرت السنوات، وتجاوز الأمر عقداً ونصف العقد من التفاوض، والمفاوضات لم تنته بل صارت ظاهرة من مظاهر السياسة في الشرق الأوسط التي يجب الحفاظ عليها، فمفاوضات أفضل من عدم وجود مفاوضات. والكاسب هو إسرائيل التي كانت تبدو بمظهر من يريد السلام ويجتهد في تحقيقه، فهي تفاوض.

الخطأ في الأساس كان في تعامل الفلسطينيين مع قضية المفاوضات كعملية، وفي هذا استعارة من علوم الكيمياء والفيزياء، وهذا يعني أننا سنسير في إطار لا نهائي، إلا أن جاء الرئيس أبو مازن وأكد أن لا مزيد من إضاعة الوقت في مفاوضات عبثية، وأن ثمة ثماني محددات لضمان تحقيق نتائج من هذا المسار الطويل.

الوضع الذي وصلت إليه المفاوضات والانسداد في هذه المسيرة مرده ما طرأ من تغير في السياسة الأميركية تجاه هذه العملية، فبعد أن كانت حالة التفاوض هي السائدة لدى الشارعين



العربي والفلسطيني مع انتخاب أوباما، خاصة دوره في تحقيق السلام، والضغط على إسرائيل لثنيها عن سياساتها العنصرية ضد الشعب الفلسطيني، تفاجأ الجميع من تغيير النبرة الأميركية، والانحياز الكامل للسياسة الإسرائيلية.

هناك مشكلة عند الحديث عن الانسداد السياسي الخاص بالعملية التفاوضية، خاصة أن البعض يرى أن عملية السلام برمتها، ومنذ انطلاقتها، قامت على أسس غير سليمة، وهذا ما أدى إلى النتائج التي وصلت إليها اليوم، وهناك من يرى أن إدارة الأزمة وإدارة المفاوضات من الجانب الفلسطيني هي التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم، لكن الانسداد قائم، وليس منذ بدء المفاوضات، لكن منذ اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين، وما تلاه من نغمة باتت ترددها معظم الحكومات الإسرائيلية، وتقوم على فكرة "غياب الشريك الفلسطيني"، وبالتالي هذا الأمر ليس بجديد، وغير مرتبط بالتعننت المرتبط بدوره بموقف اليمين الإسرائيلي.

هناك من اقترح الإعلان عن نهاية (أوسلو) ونقض الاتفاقيات. والسؤال الذي أثاره البعض هو هل الإعلان عن انتهاء (أوسلو) مصلحة فلسطينية. قد يحتاج الأمر للمزيد من التفكير. إذ إن نهاية (أوسلو) قد تعني نهاية السلطة؛ لأنه إذا انتهت هذه الاتفاقيات انتهت السلطة وما يترتب عليها.

القيادة الفلسطينية كانت تتمسك بهذه الخطوط الحمراء داخل أروقة العملية التفاوضية، وفي جلسات الوفد الفلسطيني مع الجانب الإسرائيلي، لكن المواطن الفلسطيني لم يشعر بذلك، وباتت لديه تساؤلات حول جدوى المفاوضات، وما إذا استطاع المفاوض تحقيق أي إنجاز أو اختراق على الأرض باتجاه إحقاق الحق الفلسطيني. وهو ما أضعف القيادة في الشارع وترك الأمر مفتوحاً للمزاودات وشجع في الوقت نفسه الإسرائيليين الذين يدركون أو هم مقتنعون بأن الفلسطينيين لا حول لهم ولا قوة أمام تعنتهم.

البعض الآخر رأى أن فشل المسيرة التفاوضية، لم يكن بالأساس مرده ضعف الموقف الفلسطيني أو الموقف العربي، وليس التعنت الإسرائيلي، أو الانحياز الأميركي، فهذه المعطيات تنضوي على نوع من الثبات... الفشل مرده الأساسي هو طريقة إدارة الصراع من طرف الفلسطينيين، فهي طريقة لا تستند إلى المعايير العلمية، ولا تأخذ بعين الاعتبار في أغلب الأحيان الواقع المحيط لتحديد نقاط القوة والضعف لدى الخصوم، وبالتالي لم تتم اتخاذ أية خطوات لإصلاحها وتجاوزها بل في مرات كثيرة كان يتم نكران وجودها بالمطلق ولا يتم الاعتراف بها أصلاً. المسيرة



التفاوضية وطريقة إدراتها فلسطينياً، ومنذ البداية، لم تكن تستند إلى الواقع ولا الإمكانيات ولا إلى رؤية علمية واضحة، بل كانت عبارة عن ردود أفعال، وثبت هذا في أكثر من موقف. باختصار يجب أن تكون لدى الفلسطينيين رؤية واضحة لإدارة الصراع على أكثر من اتجاه، وفي اختيار القرارات بطريقة علمية منهجية تستند إلى الواقع، وإلى حسابات نقاط القوة والضعف، وتقييم البدائل المختلفة.

العديد من المؤشرات كان تشير بشكل جلي إلى أن العملية التفاوضية ذاهبة باتجاه الانسداد بسبب الطريقة التي أدار بها الفلسطينيون هذه العملية، فالفاوضون الفلسطينيون ربما لم يتخلوا لفظياً عن وسائل المقاومة الأخرى، باعتبار التفاوض وسيلة مقاومة، لكنها لم يتسلحوا بأشكال المقاومة المختلفة خلال عملية التفاوض كأوراق ضغط سياسية وميدانية، وأهمها تفعيل دور الشارع في ممارسة مقاومة جماهيرية كما يحدث اليوم في بلعين ونعلين والمعصرة وغيرها، لكان شكل العملية التفاوضية، ومجمل العملية السلمية، أخذ منحى آخر.

وفي ظل عدم شعور الجانب الإسرائيلي بأية ضغوط تمارس عليه لا من الإدارة الأميركية ولا من المجتمع الدولي ولا من الفلسطينيين، لا يبدو التعتن الإسرائيلي خارج السياق.

فحين أقامت إسرائيل الحواجز العسكرية بات الفلسطينيين يناضلون من أجل إزالتها، وحين أقامت لاحقاً جدار الفصل العنصري بتنا نناضل من أجل إزالته ونسبنا قضية الحواجز. الآن يتركز النضال السياسي من أجل منع التوسع الاستيطاني. والفلسطينيون اتجهوا للقانون الدولي حديثاً، وكأنه لم يكن موجوداً، أو اكتشفوه حديثاً، حتى في الحديث عن القانون الدولي إذا لم يتم عن وعي وقناعة ودراسة فلن يبدو الفلسطينيون مقنعين.

لا يمكن مخاطبة العالم بلغة العواطف، أو القومية، أو غيرها، بل بلغة المصالح المشتركة... هذا هو الواقع، ولعل الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة لاهاي بخصوص الجدار تم وضعه على الرف ولم تتم المراكمة عليه.

طريقة اتخاذ القرارات لدى السلطة والحكومة والمؤسسات القيادية.

حين يتم اتخاذ القرارات، كقرار الانتخابات، وقرار إعلان الدولة في مجلس الأمن، وقرارات أخرى تتعلق بالجدار، والقرار بخصوص تقرير (غولدستون)، وغيره، هل تتم دراسة جوهر القرار؟ وهل تتم عملية اتخاذ القرارات وفق إستراتيجيات وتكتيكات واضحة المعالم؟ هل قرار الانتخابات

هو قرار إستراتيجي لجوهر الانتخابات نفسها أم له علاقة بطبيعة التطورات في ملف المصالحة وطبيعة العلاقات بين (حماس) و(فتح) أو طبيعة التطورات الحاصلة في الصراع مع إسرائيل؟. أي قرار يتم اتخاذه وتكون نتيجته الفشل يؤثر بالضرورة على جوهر القرار الحقيقي. وهذا ينطبق على ما يبحث من خيارات تتعلق بالمسيرة التفاوضية، أو التوجه لإعلان الدولة في مجلس الأمن، أو الحديث عن انتفاضة شعبية سلمية أو مسلحة. فأى خيار بحاجة إلى رؤية ثاقبة وتمحص قبل الخوض فيه كي لا يتحول إلى فشل مريع.



(٣)

## الوضع في إسرائيل

لا يمكن قراءة ما يحصل حالياً من انسداد في آفاق العملية التفاوضية الفلسطينية الإسرائيلية بمعزل عن قراءة التحولات السياسية في إسرائيل منذ إعلان نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، وما أفرزته من طبيعة تشكيلة الائتلاف الحاكم في إسرائيل. وكان المراقبون قد أشاروا في وقتها إلى أن المسار التفاوضي وعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين سيكونان أول ضحايا نتائج الانتخابات تلك.

وبقراءة طبيعة الائتلاف الحاكم الآن في إسرائيل، وبالأخص الأحزاب الرئيسية المشكلة لهذا الائتلاف، يكتشف المراقب أن جميع هذه الأحزاب، وإن كانت حملت العديد من القضايا في إطار برامجها الانتخابية، إلا أنها جميعها شددت على أهمية الاستيطان، وعدم المس به، في حين شدد حزب (شاس) على قضية القدس، وعدم التفريط بها كعاصمة موحدة لإسرائيل، في حين كان يركز بنيامين نتنياهو على يهودية الدولة. وعليه فإن الانسداد السياسي لم يكن مفاجئاً مع هذه التركيبة الحاكمة في إسرائيل.

باتت الفكرة التي تحكم سلوك الإسرائيليين السياسي، تاريخياً، فيما يتعلق بالمفاوضات، وخاصة بعد غياب رئيس الوزراء الأسبق إسحق رابين عن الساحة السياسية، تركز إلى مبدأ «كسب الوقت»، و«المفاوضات من أجل المفاوضات»، دون أية استحقاقات مرتبطة بهذا الجانب، وهذا ترافق بفرض سياسة الأمر الواقع على الأرض، سواء ما يتعلق بالقدس التي عانت وتعاني من سياسات متواصلة بهدف تهويدها، من مصادرات للأراضي، وهدم منازل، وسحب هويات، وغيرها، وهو ما ينسحب في شيء منه على الضفة الغربية، مع مواصلة مصادرة الأراضي، وبناء وحدات استيطانية جديدة، لدرجة أنه بات من الممكن الحديث، أنه وبسبب التعتن الإسرائيلي في مواصلة التوسع الاستيطاني، قد يأتي يوم على الفلسطينيين لا يجدون فيه حيزاً جغرافياً يضعون فيه «طاولة المفاوضات». هذه السياسات التي قتلت عملية السلام في مهدها. هذا إلى جانب السياسات الأحادية التي اتبعتها في قطاع غزة، فالانسحاب تم من جانب واحد، ولم تتم

مناقشته مع السلطة كي لا تستفيد منه السلطة ولا يبدو ثمرة من ثمار المفاوضات.

يدعم هذه السياسة بشكل عام طريقة تكوين الخريطة الحزبية داخل إسرائيل، حيث بات الفارق بين برامج وسياسات الأحزاب الإسرائيلية اليوم ضئيلاً، وربما ضئيلاً للغاية. فجل الأحزاب الموجودة في إسرائيل اليوم داعمة لهذه السياسات القائمة على فكرة المماثلة والتسوية فيما يتعلق بالمفاوضات، والتركيز على المفاوضات من أجل المفاوضات، مستفيدة من العجز الدولي والعجز العربي، والواقع الداخلي الفلسطيني. فكل الدلائل تشير إلى أنه حتى لو توفرت الرغبة لدى رئيس الوزراء الإسرائيلي، وتوفر العامل الدولي، والعامل الفلسطيني المتمثل بإنهاء حالة الانقسام الداخلي، فإن وجود ائتلاف حاكم يرفض التعاطي التام مع كل قضايا الحل النهائي سيحول دون تحقيق أية إنجازات على صعيد السلام في الشرق الأوسط، أو إيجاد حل مقبول للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وهذا واضح حين يتم التذكير بتراجع دور اليسار الإسرائيلي أو المؤيدين للسلام داخل المجتمع الإسرائيلي.

وأكد المشاركون أنه لدى إسرائيل ثوابت ومتغيرات، الثابت هو عملها على منع الفلسطينيين من نيل حقوقهم في الحرية والاستقلال، في حين أن المتغير هو مجموعة من الحكومات المتعاقبة تتبادل الأدوار كل عامين إلى ثلاثة منذ اغتيال رابين إلى هذا اليوم. كل الشعوب في خضم نضالها من أجل التحرر الوطني كانت تصل إلى مرحلة من النضج والجمود، إلى أن تصل إلى النقطة التي تكون فيها مؤهلة لنيل التحرر والاستقلال. المفاوضات وسيلة مشروعة لتحقيق آمال الشعوب بل هي حتمية في بعض الظروف، فجميع الثورات تنتهي عند طاولة المفاوضات باتجاه تحقيق الاستقلال، لكن المشكلة لدينا تتمحور حول غياب الرؤية الفلسطينية المشتركة خاصة في الجانب السياسي، وهو ما تمت ترجمته لاحقاً بالتشرذم الفلسطيني، الذي تعكسه عدد الفصائل الفلسطينية التي يدير الواحد منها ظهره للآخر، ويجر الحبل بالاتجاه المعاكس.

إلا أن المشاركين حذروا من الخطط الإسرائيلية المتسارعة في محاولة تغيير الوقائع على الأرض، والتي تمس قضايا أساسية في مجملها ذات علاقة بقضايا الحل النهائي، ما من شأنه ضرب المسار التفاوضي في الصميم، خاصة ما يتعلق بقضايا القدس، والمستوطنات، ويهودية الدولة.

ورغبة إسرائيل في تشتيت الجهد الفلسطيني وتعميق الانقسام بالبحث عن شريك بديل للسلطة الوطنية، أو ربما مفاوضة (حماس) على غزة ومفاوضة السلطة على الضفة. وعليه



فالمطلوب من القيادة الفلسطينية أن تثبت على مواقفها وألا تتراجع أمام العروض التي لا ترتقي للطموحات الفلسطينية. وعليه فقد سجل المشاركون وجود انسجام في موقف القيادة على مستوى الخطاب الإعلامي، فهناك تحشيد خلف موقف الرئيس المتعلق بالمفاوضات يجب تطويره والعمل على دفعه للأمام.

(٤)

## الانقلاب في الموقف الأميركي

في هذا المحور ناقش المشاركون حدود الموقف الأميركي وتطوراتهِ وتراجعهِ عن قضية الاستيطان.

يعزو الكثيرون خيبة أمل أبو مازن إلى خيبة أمله من تراجع إدارة أوباما عن موقفها من الاستيطان. فقد بدأ أوباما واثقاً من موقفه حين أعلن عن ضرورة وقف الاستيطان وهو موقف دلل على صحة التوقعات بحدوث تغيير في مواقف البيت الأبيض مع دخول الرجل الجديد إليه. لكن هذا التفاؤل لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما أعاد أوباما سياسته الخارجية وموقفه إلى المربع الأول. لكن هل كان موقف أبو مازن وخطابه مرتبطين بهذه الخيبة؟ في كثير منها نعم. فربما بدأ أوباما آخر من يمكن تصديقهم ولم يعد ما يراهن عليه في المجتمع الدولي، وحدها واشنطن من بين كل العواصم تستطيع دفع إسرائيل للتنازل عن مواقفها وإنهاء الاحتلال.

البعض رأى أن القيادة الفلسطينية كانت تدرك عدم إمكانية تحريك الوقت منذ زمن، لكنها كانت تنتظر الوقت المناسب للإعلان عن هذا الانسداد. فمع انتخاب باراك أوباما لرئاسة الولايات المتحدة، لم يكن بالإمكان اتخاذ موقف فلسطيني مبكر أو متسرع للإعلان عن تعثر المسيرة السلمية. كان يجب إعطاؤه فرصة للمحاولة حتى لا يتهم الفلسطينيون بأنهم أجهزوا على جهوده قبل أن تولد.

### ما الذي حدث؟

لم يحدث باراك أوباما منذ انتخابه رئيساً للولايات المتحدة الأميركية تغييراً جذرياً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، خاصة أنه، كغيره من الرؤساء في الولايات المتحدة، يعمل في ظل مؤسسة سياسية في الولايات المتحدة لديها خططها وتوجهاتها الواضحة تجاه العديد من القضايا الخارجية، بما فيها الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

لقد جاء أوباما إلى الحكم في ظل أزمة اقتصادية عالمية تعاني الولايات المتحدة أكثر من غيرها من تبعاتها، وفي ظل آفاق تبدو ليست رحبة للأوضاع الخاصة للتواجد العسكري الأميركي في



العراق وأفغانستان. ورغم كل تصريحاته التي بدت في بادئ الأمر متشددة بخصوص الاستيطان، وإحلال السلام في الشرق الأوسط، إلا أنه لم يخرج عن سياق هذه المؤسسة التي لا يمكن وصفها بأقل من وقوفها إلى جانب إسرائيل، خاصة أن لإسرائيل دوراً كبيراً يتعاضم في المنطقة في ظل الفضل الأميركي في العراق.

ولفت البعض الانتباه إلى أن موضوع الصراع العربي الإسرائيلي، وفق تناول الإدارة الأميركية الحالية، هو استمرار لرؤية الإدارة الأميركية السابقة، وبالتالي لم يعبر التناول الأميركي لإدارة الرئيس أوباما للصراع الفلسطيني أو العربي الإسرائيلي، سواء باللغة أو الخطوات العملية والمؤشرات عن تغير نوعي في رؤية الإدارة الأميركية لهذا الصراع، أو في مفاهيم هذا الصراع، أو حتى في مسار التفاوض، بل كان تعبيره محض محاولات لتحسين صورة السياسة الخارجية الأميركية، والعمل على ترتيب الملفات الإقليمية المطروحة على أجندة العمل السياسي الأميركي في المنطقة، خاصة ما يتعلق بالملف الأميركي الشائك في كل من العراق وأفغانستان، وبالتالي كان ثمة إدراك في الفترة الأخيرة من ولاية الإدارة الأميركية السابقة، ولدى الإدارة الأميركية الحالية، أن حل الملفات العالقة في العراق وأفغانستان وتحسين صورة السياسة الخارجية الأميركية يمران بالضرورة عبر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، دون أن يرافق ذلك تقدم ملموس نحو خطاب جديد في تناول الولايات المتحدة هذا الصراع وفق رؤية وأولويات جديدة ومختلفة عما سبق. وهي النتيجة التي أكدها تقرير (بيكرهاملتون) الذي اعتبر أن حل القضية الفلسطينية أساس وشرط لحل كل أزمات المنطقة بما فيها الأزمة العراقية.

رغم ذلك، فإن القضية الفلسطينية كانت في المرتبة الرابعة في سلم أولويات الإدارة الأميركية الجديدة. حيث كانت هناك أزمة الدرع الصاروخية مع روسيا، وملف الأزمة المالية العالمية وطرق الخروج من الأزمة على الصعيد الأميركي، والملف النووي الإيراني، وملف الصراع العربي الإسرائيلي. وهناك مؤشرات للتقدم مريحة في الملف الأول، وجيدة في الملف الثاني، أما فيما تعلق بالملف النووي الإيراني واستحقاقاته وتفاعلاته الدولية والإقليمية فيبدو ساكناً. أما فيما يتعلق بالملف الرابع فيبدو أن إدارة أوباما حذرة في التعاطي معه وقررت أن لا تفترق كثيراً عن سابقتها وقد لا تذهب أبعد مما ذهبت إليه خوفاً من الفضل.

ولكن ألم يظهر أوباما في البداية أكثر بعداً عن المواقف التقليدية الأميركية؟ قد لا يكون الأمر كذلك كما اتفق المشاركون. ما فعله أوباما هو محاولة استمالة العرب والمسلمين بقوة مالية واستهلاكية كبيرة، وهذا ما عبّر عنه في خطابه الموجه إليهم في جامعة القاهرة، حيث اعتمد



على لغة هادئة وودودة على عكس سلفه جورج دبليو بوش؛ لضمان النجاح في استمالة الرأي العام العربي والإسلامي، الذي تبدو الولايات المتحدة، وفي ظل أزمته المالية، في أمس الحاجة إلى أموال دولهم. إلى جانب حاجتها لتحسين صورة أميركا في العالم بعد أن تدهورت بسبب سياسات سلفه بوش.

صحيح أن الولايات المتحدة معنية بحل النزاعات في البؤر المتوترة، لكن وفق ما يتوافق مع المصلحة الأميركية. حالياً هناك مصلحة أميركية في إقامة دولة فلسطينية، وهذه لا تخص عهد أوباما دون غيره، بل كانت جلية في عهد سلفه بوش، عبر خطة خريطة الطريق ورؤية بوش الخاصة بدولتين لشعبين، ولطالما تحدث بوش عن دولة فلسطينية قابلة للحياة. لكن لماذا نتوقع من أوباما أكثر مما أعطانا بوش طالما لم تتغير قواعد اللعبة.

هل كان أوباما مدفوعاً للتغيير؟ بمعنى هل هو بحاجة لإحداث تغيير جذري في مواقف الإدارة من قضايا الصراع. البعض اعتبر أوباما قديساً سيقوم وبضربة حظ بتغيير المواقف الكلاسيكية الأميركية تجاه القضية الفلسطينية. وتم الرهان على هذا التغيير بشكل لافت خاصة بعد خطابي تركيا والقاهرة. هذا الإفراط في التفاؤل ساهم بشكل واضح في إرباك صانع القرار الفلسطيني، الذي بدأ يراهن على هذا التحول وطريقة التبشير بالموقف الأميركي الجديد، بالاستناد إلى هذه الخطابات وغيرها من المؤشرات والإشارات التي جاءت من واشنطن. وهو الأمر الذي تعزز بالموقف المبدئي من الاستيطان. لكنه لم يدم طويلاً، فليس ثمة ضغط داخلي أو خارجي على أوباما لمثل هذا التحول. فعلاقته مع العرب والعالم الإسلامي تحسنت وهو لا يشعر بأنه يجب أن يغير سياسته لتمتين هذه العلاقة، بل أفلح في فعل ذلك ببضع آيات من القرآن الكريم في خطابه. أما داخلياً فلا ضغط بالمطلق لا من الكونغرس ولا من المواطنين. فالانتخابات الأميركية هي مسألة داخلية بالدرجة الأولى، وبالتالي فإن العوامل الداخلية هي التي ترجح كفة هذا المرشح أو ذاك باتجاه انتخابه سيداً للبيت الأبيض، وليست السياسة الخارجية، التي تأتي لاحقاً طالما لم تؤثر داخلياً، وهو ما لم يحدث مع قضيتي العراق وأفغانستان اللتين فرضتا نفسيهما على الساحة الداخلية الأميركية، بقوة حيث إن للولايات المتحدة جيوشاً هناك و«أبناؤنا» يحاربون هناك. إن الأجندة الداخلية الأميركية تتأثر بجملة من العوامل تتمحور حول مطالب الناس بخصوص التأمينات، والضرائب، والبطالة، وغيرها، كما تتأثر بسطوة الإعلام، واللوبيات المختلفة، بما فيها اللوبي الصهيوني، والتحالف الصناعي العسكري، أو الشركات الكبرى، وبالتالي يجب ألا نتوقع حدوث انقلاب على صعيد قضية تتعلق بالسياسة الخارجية الأميركية من غير تلك القضايا ذات التأثير على الساحة الداخلية



الأميركية كقضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

رفض إسرائيل المصحوب بممانعة كل من اللوبي المؤيد لها كان مهماً في دفع إدارة أوباما للتراجع. الموقف الإسرائيلي لم يكن رافضاً فحسب للموقف والتدخل الأميركي «السافر» كما قالت بعض المصادر الإسرائيلية بل جابته بحائط سميك من الرفض واتهمت الإدارة بأنها تتدخل في الشؤون الداخلية الإسرائيلية.

كما لا يمكن تناسي دور شخصية بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، باعتباره سياسياً ذا ثقافة عالية، ويعرف كيف يتصرف في الإدارة التدريجية للأزمات، ويستغل نقاط الضعف لدى خصومه، ونجاحه في الالتفاف على الرئيس الأميركي باراك أوباما من خلال الكونغرس، لدرجة أنه قام بالاستهزاء بشخص رئيس أميركا وتصويره بشكل هزلي، وكل ذلك كان يصب باتجاه تفرغ سياسة أوباما من مضمونها.

ولكن، وكما سجل البعض فإن الجديد في عهد أوباما هو حدوث انشقاق نسبي في اللوبي الصهيوني، وبروز ما بات يعرف بالـ«جيه ستريت»، والذي لا يزال في مرحلة التكوين، والذي هو على المستوى السياسي أيضاً لا يمكن اعتباره تياراً متعاطفاً مع الشعب الفلسطيني والحقوق العربية، بقدر تخوفه من النزعة العدوانية للدولة اليهودية القائمة حالياً، وأثرها على استمراريتها، حتى أنهم كانوا يحذرون من تحول إسرائيل إلى «أبرتهايد» في نظر العالم، وبالتالي علينا التخفيف من هذا العنف... إلا أن ثوابت السياسة الأميركية قائمة، وتأثيرات صنع القرار في السياسة الأميركية قائمة، وهو ما انعكس في اتخاذ الكونغرس قراراً بالأغلبية بمنع إيصال قضية غولدستون إلى مجلس الأمن، والأغلبية هم من الديمقراطيين أي حزب الرئيس أوباما. وبالتالي فالرهان على أي تغير دراماتيكي في السياسة الأميركية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قد لا يكون منطقياً طالما لم يؤثر عدم حل هذا الصراع على المصالح الأميركية في المنطقة، وطالما لا يوجد موقف عربي موحد في التأثير على هذه المصالح، وغياب العرب التام عن التأثير على صناعة القرار في الولايات المتحدة.

المواقف الأميركية مواقف مؤسساتية وليست مواقف شخصية للرؤساء. يجب العمل ليس فقط لانتزاع الاعتراف الأميركي بوجود إقامة دولة فلسطينية، فبوش تحدث عن وجوب ذلك، بل العمل على انتزاع الاعتراف بحدود واضحة لهذه الدولة، ومكونات هذه الدولة، وحدود سيادتها وصلحياتها.

وعليه، لم يكن هناك انقلاب في الموقف الأميركي، بل إن الانقلاب الحاصل كان في رؤية

الفلسطينيين للموقف الأميركي بعد انتخاب أوباما رئيساً للولايات المتحدة، وبعد خطابه في القاهرة. هذا التفاؤل جاء نتيجة خلل في فهم آلية صنع القرار المؤسسي في الولايات المتحدة الأميركية. وكما اقترح أحد المشاركين فإن العنوان الأدق هو أن «الانقلاب» حصل في فهم الموقف الأميركي فلسطينياً، وليس في الموقف الأميركي الواضح والثابت، وإن كان هذا الموقف في حالة تغير، لكن هذا التغير يجب العمل على استثماره دون إبداء حالة غير مبررة من التفاؤل المفرط.

## أوروبا

أما فيما يتعلق بأوروبا فإن إسرائيل تعمل دائماً على استبعاد أي دور لأوروبا وتريد أن تقيد الدول الأوروبية بالدور المالي والمساعدات الخارجية حيث لا تكون أوروبا بأكثر من مصرفي ينفق على عملية السلام أو يقوم بإصلاح ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية. واقترح المشاركون ضرورة محاولة الاستفادة من ميل أوروبا إلى التقدم في المواقف لتقترب أكثر باتجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية. صحيح أن كل دول الاتحاد السبع والعشرين قد لا تتفق في المواقف لكنها تشترك في صيغ عامة ومنطلقات باتت فيها الدولة الفلسطينية مكوناً أساسياً من مكونات الرؤية الأوروبية لإنهاء الصراع. إسرائيل لا ترغب بأي دور لأوروبا لأنها لا تريد لأية قوة دولية أن تتدخل غير الولايات المتحدة لضمانها وقوف الولايات المتحدة إلى جانبها. هذا لا يعني أن أوروبا تقف ضد إسرائيل ويجب عدم توقع أن تقوم أوروبا بالوقوف ضد إسرائيل، ولكن على الأقل أوروبا أكثر إنصافاً من الولايات المتحدة في تعاملها مع الشعب الفلسطيني. وبقراءة سريعة لتطور المواقف السياسية للاتحاد الأوروبي ولسابقته الجماعة الأوروبية يلاحظ المراقب الانتقال الكبير في المواقف، إلى الحد الذي صارت فيه أوروبا أكثر استعداداً لتبني مواقف تثير حفيظة إسرائيل وربما تتصادم معها. وبشكل عام ما اقترحه المشاركون هو ضرورة استثمار ذلك والعمل لدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني الأوروبي في سبيل الدفع باتجاه مواقف أكثر تقدماً وأكثر إنصافاً للفلسطينيين مستفيدين من المناخ الشعبي العام في أوروبا المناهض للتمييز والحرب.



(٥)

## الدولة والتوجه إلى مجلس الأمن

استحوذ النقاش حول الدولة الفلسطينية والتأسيس المفاهيمي لهذه الدولة على قسط واسع من النقاش. حيث إن فهم الدوافع الفلسطينية وراء مشروع الدولة ضمن تحليل الواقع الراهن يستدعي مناقشة مفهوم الدولة في الوعي الوطني الفلسطيني؛ لأنه دون هذا الفهم والاستدعاء لا يمكن أن يناط اللثام عن واحدة من أهم قضايا الخلاف الراهن في الصراع العربي الإسرائيلي. ففي الوقت الذي باتت الدولة المستقلة فيه داخل حدود الرابع من حزيران موضع إجماع دولي، نجحت إسرائيل في تحويل مناطق هذه الدولة إلى كانتونات يبتلعها سرطان المستوطنات. ولما كان لا حل دون دولة فلسطينية كشرط أول فإن الخوف الفلسطيني من اندثار الحلم الوطني هو ما دفع بالأساس إلى تعليق المفاوضات طالما استمر الاستيطان؛ لأن الأخير صار خطراً يتهدد آفاق تحقيق هذا الحلم.

كان للفلسطينيين طموح بكيانية خاصة بهم مثل كل طموحات شعوب المنطقة وهذا الطموح هو الذي صاغ التجاذب في القضية الفلسطينية بروايتها الجديدة كمسألة النكبة وتداعياتها، وبالتالي فإن نقطة الارتكاز الأولى من المنظور القانوني بالنسبة إلى الفلسطينيين كانت في إطار الشرعية الدولية التي هي (١٨١) و(١٩٤) وإن لم تتحدث عن فلسطينية الدولة وكانت تتحدث عن دولة عربية.

هناك ثلاثة مفاهيم ارتبطت بتطور الوعي الوطني المتعلق بالدولة. الدولة والنظام السياسي الفلسطيني، الدولة والشرعية الدولية ثم الدولة والشرعية السياسية. كانت فكرة الدولة تاريخياً فكرة غامضة وغير محددة المعالم في الفكر السياسي الفلسطيني، فمنذ انطلاقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) قبل وبعد دخولها منظمة التحرير لم يكن هناك حديث عن دولة فلسطينية حتى في الميثاق الوطني للمنظمة، حيث لم يوجد حديث عن دولة بل حديث عن تحرير فلسطيني وكانت فكرة الدولة تعتبر فكرة مؤجلة بعد تحقيق التحرير. بعد ذلك أتت الخطوة التالية في العام ٦٩ حين طرحت حركة فتح فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية وثبتت في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني للعام ١٩٧١ وتم حينها الحديث لأول مرة عن الدولة الفلسطينية العلمانية التي يتعايش فيها اليهودي والمسلم والمسيحي والتي رفضت ليست من قبل إسرائيل فقط لكنها رفضت من بعض القوى الفلسطينية ذات التوجهات القومية. وبعد

ذلك تحدثت الجبهة الديمقراطية عن دولة ثنائية القومية، ثم جاءت فكرت السلطة المقاتلة على أي شبر يتم تحريره من أرض فلسطين.

من المهم في هذا الاستعراض التاريخي لتطور فكرة الدولة تذكّر إعلان علي أحمد حلمي عبد الباقي في العام ٤٨ عن حكومة عموم فلسطين وكانت المذكرة التي أرسلها للجامعة العربية تتحدث عن إعلان دولة. وربما يمكن إضافة فكرة الدولة المؤقتة التي تطرحها إسرائيل. ورغم رفضها بشكل رسمي من قبل السلطة إلا أن الفكرة التي تعمل على تعزيز الوضع الراهن قد تلاقي رواجاً عند البعض.

والمتابع يسجل أن كل محاولة للاقتراب من موضوع الدولة أو تطويره كانت تتم بعد كل نكسة أو حرب يتعرض لها الشعب الفلسطيني. ففكرة الدولة العلمانية في العام ١٩٧١ جاءت بعد أحداث الأردن، وجاء البرنامج المرحلي بعد حرب أكتوبر. ولأن حرب أكتوبر لم تستطع أن تحرر الأراضي العربية بالشكل المطلوب، فقد أدى ذلك تواضع الأهداف من باب دعونا نقبل بالشيء الأقل. أما إعلان الدولة العام ١٩٨٨ فقد جاء بعد الخروج من لبنان والنشأت وبعد مؤتمر القمة الذي عقد في الأردن. عندها حصل توافق على أن تكون الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس. والحديث عن الدولة الآن أو المطالبة بترسيم حدودها يأتي ترجمة لخيبة الأمل من المفاوضات بعد ١٨ سنة.

خلال هذه المسيرة كان هناك حالة من الهبوط أو التكيّف في مسار حركة التحرر الوطني الفلسطيني والتي تجسّدت عبر الحديث عن الدولة الفلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين أو الدولة العلمانية أو الدولة المؤقتة أو في إطار وثيقة الاستقلال أي في حدود الرابع من حزيران.

ومشروع الدولة التي يتم الحديث عنها الآن وكما سجل البعض مرتبط بالتسوية وبما تؤول إليه التسوية، بمعنى أن نجاحه أو عدم نجاحه مرتبط بنجاح أو عدم نجاح التسوية وليس نتيجة جهد وطني أو فلسطيني. ويبدو هذا التحليل مهماً لأنه يقترح أنه لا يمكن للدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة أن تقوم دون موافقة إسرائيلية.

وعندما تم ربط قيام الدولة بمشروع التسوية من خلال اتفاقيات (أوسلو) انشغل الفلسطينيون بالسلطة على حساب بناء الدولة على الأرض، وكان الخلل الأساسي أنه لم يتم العمل على وقف الاستيطان حتى وصلوا إلى حقيقة عدم إمكانية قيام الدولة لأن الاستيطان بلغ كل شيء، ووصلوا إلى هذا المأزق، عندها تم الرجوع إلى فكرة الدولة التي سيؤخذ لها اعتراف من مجلس الأمن.



هناك خلل بنيوي في فكرة الدولة في الضفة وغزة بسبب إجراءات الاتفاقيات الموقعة وبسبب الجغرافية السياسية، الضفة هناك وغزة هنا وفي الوسط إسرائيل، إذا كيف ستقيم دولة مستقلة دون موافقة إسرائيل؟ وبالتالي أصبحت إسرائيل هي الشرط أو ضرورة لقيام هذه الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

حتى ربط الدولة بالشرعية الدولية لا يخلو من ثغرات. هل هناك قرارات في الشرعية الدولية تقوي مطالب الفلسطينيين وتدعم مطالبهم بالدولة؟

بمراجعة كل قرارات الشرعية الدولية نلاحظ أنها تتكلم عن حق الشعب الفلسطيني بالمقاومة وحق تقرير المصير ولكن القرار الوحيد الذي يتكلم عن دولة فلسطينية هو قرار التقسيم فقط والذي لم يسمها دولة فلسطينية بل دولة عربية، وسمى الأخرى في المقابل الدولة اليهودية، كل القرارات الأخرى لم تتحدث عن دولة فلسطينية إطلاقاً، كانت تتحدث عن انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة (٢٤٢) و(٣٣٨). وكانت الحكمة السائدة أنه إذا انسحبت إسرائيل من الأراضي المحتلة؛ فسيماً هذا الانسحاب من قبل دولة فلسطينية تستوعب تطلعات الشعب الفلسطيني السياسية. أما القرار الآخر الذي تحدثت عن دولة فلسطينية فهو القرار (١٥١٥) وهو لم يتحدث عن دولة في الضفة والقطاع بل تحدثت عن حل الدولتين وقال إنه يجب أن تكون هناك دولتان في المنطقة، أي منطقة؟ والقرار لم يربط الدولة بحدود ٦٧، هذا الذي جعل الدعم الدولي لفكرة قيام دولة فلسطينية هشاً وضعيفاً.

من هنا قد تكون قوة الخطوة الفلسطينية بالتوجه إلى مجلس الأمن لتثبيت أن حدود الرابع من حزيران هي حدود أية دولة فلسطينية مستقبلية وهي غاية أية مفاوضات ونهايتها مع إسرائيل، بمعنى تحديد مرجعيات للمفاوضات.

ثمة إجماع على فكرة الدولة كمخرج للأزمة في الشرق الأوسط سواء من قبل الإدارة الأميركية أو إسرائيل. لكن لا أحد منهم ذكر في يوم من الأيام أن الدولة ستكون على حدود ٦٧، بل ستكون دولة قابلة للحياة، ما معنى قابلة للحياة؟ ووقع الفلسطينيون في الخطأ وياتوا يرددون الشعار نفسه «دولة قابلة للحياة» حيث الذي يجعلها قابلة للحياة «إسرائيل» وتسهيلاتهما. فالمفاوضات يجب أن تكون من أجل دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، الفكرة مشروعة.

عموماً دائماً كان هناك بحث عن الدولة عبر المفاوضات. حتى جاءت المواقف الأخيرة لتعلن رفض الفلسطينيين المفاوضات الثنائية التي توصل الفلسطينيين إلى فشلها في تحقيق أي تقدم. إسرائيل قد تتحدث عن حل الدولتين ولكن وفق مفاوضاتها الثنائية، لكن هذه الثنائية

تعني سيطرة إسرائيل على المفاوضات وفرضها رؤيتها في هذا الموضوع وفرض واقع سياسي في الضفة وغزة على الفلسطينيين. من هنا فإن توجه أبو مازن إلى الأمم المتحدة والجمعية العمومية لعرض هذه القضية يضع العالم أمام هذه الحقوق، وينقل المفاوضات من إطار الثنائية إلى إطار أشمل.

كانت هناك ثلاثة مصادر أساسية لشرعية الدولة، الشرعية التاريخية من البحر إلى النهر، بعد ذلك تم الانتقال إلى الشرعية القانونية للأمم المتحدة (٢٤٢). وبعيداً عن الجزائر تم القبول بالشرعية الدولية، ثم مع تحول المفاوضات إلى عملية شاقة تم التنازل عن الشرعية الدولية كمرجعية للمطالب الوطنية بالدولة، إلى الشرعية التفاوضية، وهذا هو الأمر الخطير. الشرعية التفاوضية تقوم على أساس العقد شريعة المتعاقدين. إذا كانت هناك أية مشكلة تواجه المتفاوضين يجب أن تحل من خلال التفاوض. حيث دخل الفلسطينيون في مفاوضات الشرعية التفاوضية غير محددة المعالم.

لماذا التوجه للقانون الدولي؟ المفاوضات الثنائية وتلك التي برعاية خارجية لم تعد مثمرة ضمن المعطيات الحالية. كما أن النضال المسلح بات صعباً في ظل توازن القوى والوضع العربي والإقليمي؛ لذا بدأ التوجه نحو قضية تفعيل القرارات الدولية، والاتجاه إلى القانون والمنظمات الدولية. إعلان الاستقلال قال إن حدود الدولة في حدود الرابع من حزيران، لكنها ظلت في حالة الاعتراف الثنائي ليس من خلال شخص المؤسسة الدولية التي تقرر أن هناك دولة لها حدود ولها سيادة. من هنا يجب نقلها إلى المستوى الأممي.

ووفق أحد التعبيرات، فإن من سلك في مسار المفاوضات امتلك الجرأة ليجري مراجعة ويضع النقاط الثماني لتصحيح مسار التفاوض. ما البديل عن المفاوضات؟ إن الحديث عن خيار المقاومة دون إعداد جيد له هو قفز إلى المجهول. إذ أمام هذا الواقع مفاوضات متعثرة ووجود إدارة أميركية جديدة تحدثت عن رؤية بحاجة إلى امتحان، وقد تلقت هذا الامتحان، ومن هنا جاء شرط وقف الاستيطان لانطلاق المفاوضات على أسس صحيحة والهروب من العبثية التي كانت سائدة، أمام هذا الواقع فإن الفلسطينيين بحاجة ماسة إلى القيام بحراك سياسي جديد على المستوى المحلي والعالمي خاصة أن إمكانية تحقيق المشروع الوطني يتهدده مشروع الدولة ذات الحدود المؤقتة سواء بخطة الانسحاب أحادي الجانب وسد الفراغات وإلى ما ذلك، وتصبح الدولة ذات الحدود المؤقتة هي الخيار البديل للدولة الفلسطينية، إذاً التفكير بالذهاب إلى مجلس الأمن للاعتراف بحدود الدولة هو خطوة في الاتجاه الصحيح في مرحلة أحوج ما نكون



لها، وهو تصويب وسد لثغرة كبيرة من ثغرات (أوسلو) حيث يتم نقل مسار التفاوض من أراض متنازع عليها إلى أراض محتلة، بعد ذلك تكون المفاوضات فيما لو انطلقت حول الانسحاب الإسرائيلي من حدود الدولة.

هناك خبير قانوني إسرائيلي قال إن إعلان الدولة الفلسطينية وحصولها على ١٣٠ اعترافاً سيجعل إسرائيل في عزلة سياسية، الآن إسرائيل تعاني من تقرير (غولدستون) الذي سبب لها عزلة سياسية، وهي ليست بحاجة إلى عزلة إضافية، فقد تبادر إلى طرح بدائل ومخارج تبدو في سطحها مغرية لكن في جوهرها محبطة وغير ذات قيمة.

واستذكر المشاركون نموذج جنوب إفريقيا وإمكانية الاستنارة به لمحاصرة إسرائيل وعزلها دبلوماسياً وإعادة الاعتبار للفتوى القانونية المتعلقة بالجدار وتفعيلها والدفع باتجاه محاكمة مجرمي الحرب وفق تقرير (غولدستون)، بمعنى تحريك الملفات كلها لمحاصرة إسرائيل. قد يكون الوضع صعباً وقد تقف بعض القوى الدولية صاحبة النفوذ ضد الخطوات الفلسطينية ولكن حتى جنوب إفريقيا العنصرية كان يساندها عضو فاعل في مجلس الأمن وهو بريطانيا، حيث إن نخبة جنوب إفريقيا الحاكمة تتشكل من أصول بريطانية ورغم ذلك استطاع النضال الدبلوماسي الأسود أن يحاصر جنوب إفريقيا على المستوى الدولي. في الحالة الفلسطينية يمكن تحقيق نجاح عبر دبلوماسية نشطة ومنظمة ومتكاملة.

البعض قال بوجود خلل أساسي هو الذهاب نحو فكرة الدولة قبل إنجاز فكرة التحرير، بمعنى أن حركة التحرر الوطني الفلسطيني قدمت فكرة الدولة ضمن قيدها الذي يتمحور حول فكرة الحدود لهذه الدولة سواء في (١٨١) أو (٢٤٢) أو ما تلى ذلك من تصريحات حول هذه المسألة. تسبب فكرة الدولة على فكرة الإنجاز التي تتعلق بمسألة التحرير تحتاج إلى مراجعة كبيرة من قبل الفلسطينيين على مستوى الفكر السياسي كما اقترح البعض.

لكن إعلان الدولة دون تحقيق التحرير وارد، ويمكن أن تساعد المؤسسات الدولية فيه. وتجارب الشعوب حاضرة في هذا السياق. فزيمبابوي التي أخذت قراراً من مجلس الأمن بإنشاء دولة مستقلة واستمر هذا القرار غير معمول به لسنوات، بقي موجابي يناضل لسنوات حتى أقيمت الدولة، تجربة ناميبيا التي استصدرت قراراً من مجلس الأمن بحدودها واستقلالها دون أن ينفذ هذا القرار لأكثر من سنتين وظلت عاصمتها هول بروك تحت حكم جنوب إفريقيا.

إن ذهاب السلطة وأبو مازن إلى مجلس الأمن يجرح العالم بالاعتراف بحدود ٦٧ بتحويله للصراع من مفاوضات حول ماهية غير معروفة إلى تنازع على حدود معروفة ومقرة دولياً. وهنا



لا يهرب الفلسطينيون إلى الأمام من المعركة بل يواجهون حقيقة تعثر المفاوضات. أبو مازن يريد أن يضع حداً مسبقاً لنهاية المفاوضات.

ثمة اقتراح بأن الذهاب للمنظمات الدولية قد يتناقض مع (أوسلو). في ظل دراسة المحاولات السابقة في اللجوء سواء لمجلس الأمن الدولي أو للمنظمات الدولية أو المؤسسات الدولية الأخرى كمحكمة الجنايات الدولية في موضوع الجدار أو اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في موضوع (غولدستون). كما أنه خلال الانتفاضة الثانية كانت هناك محاولة للجوء أيضاً لمجلس الأمن الدولي وللجمعية العمومية في موضوع فلسطين وكان هناك بند واضح جداً، كانت إسرائيل تقول للفلسطينيين إنه في (أوسلو) لا يجوز الذهاب للمحكمة الدولية دون اتفاق الطرفين، يجب أن يكون هناك اتفاق فلسطيني إسرائيلي بالذهاب إلى المنظمات الدولية من أجل التحكيم أو رفع قضية ما. وعليه هل الذهاب لمجلس الأمن يعني انتهاء فترة (أوسلو)؟ هل بالفعل انتهت هذه المرحلة وبالتالي سنبدأ جولة جديدة أو تسوية جديدة؟

لا تبدو القصة سهلة كما يود البعض، بل ستواجه مشاكل ومعارضة دولية وتحالفات قوية ضدها وحملة دبلوماسية نشطة من قبل إسرائيل واللوبي المؤيد لها. كما أنها لن تكون مجرد تصويت على اقتراح، فقد تطعن إسرائيل في صلاحيات الجمعية العمومية في النظر في مثل هذه الحالة. فليس من مهام الجمعية العامة ولا مجلس الأمن ترسيم حدود الدولة، مسألة عضوية الدولة في الأمم المتحدة هي مسألة من صلاحيات الجمعية العامة للأمم المتحدة ولكنها مرهونة بتوصية من مجلس الأمن، هي تقبل بعضوية ولكن ليس من صلاحيات مجلس الأمن أن يرسم حدود الدولة ولا من صلاحيات الجمعية العامة. مجلس الأمن يوصي بالحدود فقط كحل للخلاف، وقد يحال الأمر برمته إلى لجان تحكيم وإلى محكمة العدل الدولية ولكن ليس لمجلس الأمن أو الجمعية العامة من يرسم الحدود.

وعبر ٧٠ سنة أو أقل من عمر الأمم المتحدة كانت هناك مشكلة كبيرة بين المعسكر الشرقي والغربي، وهي أن مسألة قبول أعضاء في الجمعية العمومية توزع على حصص، كان الاتحاد السوفييتي يعيق دخول دول، وفي المقابل تعيق أميركا دخول دول، وفي النهاية كانوا يصلون إلى صفقة: أنا أقبل عشرين وأنت تقبل عشرين، على أساس أن يتم حفظ التوازن فيما بينهما. غالبية دول العالم مستعدة للاعتراف بالدولة الفلسطينية حال إعلانها... قد تتحفظ الولايات المتحدة وأوروبا لكن بقية الدول ستكون في مجملها مؤيدة لإعلان كهذا، وهو أمر جيد ولو من ناحية رمزية.



## ولكن خلال كل ذلك ما هي الخطط الفلسطينية؟

ثمة تخبط في البداية حول الخطوة المقبلة، فهناك تصريحات تحدثت عن الإعلان عن دولة، وأخرى عن مطالبة مجلس الأمن بالاعتراف بالدولة من جانب واحد، ثم صار الحديث يدور عن ترسيم حدود الدولة. البعض رأى أن الخطوة الفلسطينية لم تأت من حالة قوة بل من حال ضعف. وعليه فإن السؤال المهم في هذا الجانب هو إذا ما كانت هذه الخطوة قد جاءت بعد دراسة وكانت عند أصحاب القرار ثم نضجت، أم أنها جاءت كنوع من سياسة الهروب إلى الأمام وخصوصاً أننا نربط أن الفكرة أتت مباشرة بعد إعلان الرئيس أبو مازن نيته عدم الترشح إلى ولاية ثانية.

حتى نموذج جنوب إفريقيا لم يكن بالشكل نفسه، صحيح أن معركة الأكتية السوداء كانت دبلوماسية بعد عزل نظام الأبرتهايد، وهي معركة في الخارج، لكن التظاهرات استمرت يومياً لفترة لا تقل عن سبع سنوات. ماذا فعل الفلسطينيون لدعم موقفهم؟

ولكن تظل حقيقة أن هذه الدولة لا بد أن تكون موضع إجماع من قبل كل الفلسطينيين. وبالعودة للقراءة التاريخية لتطور مفهوم الدولة الفلسطينية وكيفية التعامل مع الفكرة، فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار وجود فاعلين جدد في النظام السياسي الفلسطيني الذي يشكل حاضنة هذه الدولة الفكرية والمادية مستقبلياً.

لم تكن المرحلة كما كانت في العامين ١٩٩٦ أو ٢٠٠٦، حيث كانت تركيبة النظام السياسي في إطار منظمة التحرير، الآن ثمة (حماس)، التي دخلت إلى النظام السياسي عبر بوابة الانتخابات، ومن الصعب على أية صيغة أو خيار أن يسوق محلياً، وعربياً، وإقليمياً، وحتى دولياً بعض الشيء، إذا لم يكن مدروساً بشكل جيد، وضمن المنظومة القانونية التي تحكم النظام السياسي الفلسطيني، وضمن صيغة التفاهات الأوسع التي يمكن أن تحصل عليها القيادة الفلسطينية في إطار منظمة التحرير.

## القسم الثاني

### خلاصات وتوصيات

حاول المشاركون تقديم خلاصات وتوصيات تتعلق بالمحاور التي ناقشوها. وهي خلاصات اتسمت بالعمق والجدية وحاولت استشراف الممكن، وليس المرغوب به، حتى تكون سنداً وعوناً لصناع السياسة الفلسطينيين في معركتهم. وعليه فإن الخلاصات والتوصيات مسّت جوانب شتى لصيقة بالمحاور قيد النقاش، شملت الحوار الوطني وإنجازه بوصفه الركيزة الأساسية لإعادة لحمة الوطن والشعب والمؤسسة، والانتخابات كمرح، والخيارات المطروحة، وموضوعة الدولة والدولة المؤقتة، وتفعيل منظمة التحرير، ودور حركة فتح بوصفها ركيزة المشروع الوطني، والوضع العربي والموقف الأميركي.

بداية لا بد من التذكير أن المشكلة في أداء المؤسسات الفلسطينية، فهناك حالة من التراوح وعدم وضوح الموقف، والذهاب من ضفة إلى أخرى بشكل مفاجئ، فمن إعلان الانتخابات إلى التراجع، ومن نتائج إيجابية كانت مرجوة من إعلان الرئيس عدم الترشح إلى أخرى سلبية ... المشكلة لا تقتصر على الأداء فحسب، بل تمتد إلى طبيعة الخطاب السياسي أيضاً، وهو ما يظهر أن ثمة خللاً في الإدارة الإعلامية للمواقف.

على الدوام، أو في أغلب الحالات، لم يكن لدى الفلسطينيين خطط طوارئ تعالج مختلف الاحتمالات، وردود الفعل المتوقعة على أي قرار يمكن اتخاذه، وإيجاد البدائل إزاء مختلف المتغيرات تجاه قرار أو إجراء معين. وعليه فقد تساءل البعض إذا ما كان قرار أبو مازن قد تم اتخاذه بشكل جماعي، بمعنى ضمن أطر ومؤسسات حركة فتح ومنظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية. هل كان هناك قرار جماعي بأن يكون سيناريو أو مناورة من خلال عدم ترشح أبو مازن لولاية ثانية للسلطة؟

وبصرف النظر عن ذلك، فإن الثابت أن ثمة موقفاً فلسطينياً متقدماً بحاجة لإسناد ومؤازرة والتفاف حوله كما سجل المشاركون. حيث إن موقف أبو مازن يعد تطوراً نوعياً في الأداء السياسي الفلسطيني، من حالة ممارسة السياسة كردة فعل، إلى المبادرة في صناعة أزمة من ردة الفعل



على الحدث، إلى خلق حدث جديد؛ لأن الفلسطينيين كانوا دوماً مستقبليين للأزمات ويتعاملون معها بردة الفعل، وهذا خلق إرباكاً لدى الإسرائيليين؛ لأنهم أدركوا مستوى التحول في الموقف الفلسطيني. ولا يمكن فهم التهديد الإسرائيلي باعتقال قيادة السلطة وعرض موفاز على (حماس) الدولة المؤقتة إلا ضمن هذا التخطيط ومحاولات إفشال الموقف الفلسطيني. وهو الأمر نفسه الذي يمكن فهمه من وراء العرض بإيقاف الاستيطان عشرة أشهر وما شابه.

هل القيادة الفلسطينية جادة في خطواتها نحو تجسيد الدولة بمجلس الأمن؟ هل هي مجرد مناورة أم ورقة سياسية تلعب بها في ظل حالة الأزمة التي تعيشها القيادة أم هي مجرد تكتيك أم عرض افتتاحي لمجرد أن تأتينا مبادرة من هنا أو من هناك لتراجع عن هذه الخطوة؟ في محاولة استبصار إجابات لهذه التساؤلات سجل المشاركون الملاحظات والتوصيات التالية:

١. حذر البعض من التعامل مع الأزمة دون خطط وبرنامج تأخذ بعين الاعتبار كل الاحتمالات الممكنة، مشيرين إلى ضرورة التعامل بجدية مع الوضع الجديد أو ذلك الذي سينشأ بعد أية خطوة مقبلة، فالتجربة الفلسطينية في مجال الاستعداد والخطط مؤسفة وترتكز إلى ردات الفعل، وهذا يشكل انتكاسة لإمكانات نجاح الخطوة الفلسطينية، وعليه على القيادة أن تحلل وتستقرئ وتضع سيناريوهات وتبادر إلى تطوير الموقف ودفعه للأمام بدلاً من أن تجد نفسها فجأة تحت هجوم إسرائيلي إعلامي أو دبلوماسي وربما ميداني.

٢. تشكيل جماعتي ضغط (لوبي): واحدة، للضغط باتجاه دعم قرار الرئيس بعدم العودة للمفاوضات إلا بعد الوقف الكامل وغير المشروط للاستيطان وهذه الجماعة تعمل داخل أروقة صنع القرار السياسي الفلسطيني وتكون لها جماعات إسناد في المحافل الدولية. والثانية، للضغط باتجاه إنهاء الانقسام وعودة اللحمة السياسية والمؤسسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتعمل هذه الجماعة لدى النخب السياسية وقيادة التنظيمات وفي الأوساط الشعبية والعامية. بحيث يجب أن تكون المصالحة حقيقة على أجندة القيادات السياسية جميعها ويجب عدم تغييبها أمام المشاريع السياسية الخاصة بكل فصيل.

٣. القيام بحملة دبلوماسية نشطة تهدف إلى بيان الموقف الفلسطيني وشرح وجهة النظر الفلسطينية بخصوص المفاوضات والدفع باتجاه دعم الدول الصديقة للمواقف الفلسطينية في المؤسسات الدولية. فالقيادة لم تقم بشيء من هذا القبيل منذ خطاب أبو مازن، وربما باستثناء زيارة أبو مازن لأميركا الجنوبية لم تحرك السلطة الوفود لشرح الموقف الفلسطيني في الخارج. كما أن (فتح) لم تفعل علاقاتها الخارجية مع التنظيمات والأحزاب السياسية العالمية المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني. وعليه فالمطلوب تحريك

كل جهات الأصدقاء والحلفاء لضمان الدعم للموقف الفلسطيني. كما أن الوضع الدولي إن لم يتم تثويره وتحريكه لن يكون لصالح التوجه الفلسطيني.

٤. ولصيق بالسابق، فإن المطلوب هو انتفاضة دبلوماسية وإعلامية. الانتفاضة الدبلوماسية، والتي ستختلف عن الانتفاضة الأولى والثانية، ستقودها القيادة بخلاف الانتفاضات السابقة التي قادتها الشعوب، الانتفاضة الدبلوماسية سيكون على رأسها الإعلان عن قيام الدولة بالإضافة إلى عدة قضايا مثل قضية الجدار في محكمة لاهاي وقضية الأسرى وتقرير (غولدستون). فقط عبر هذه الانتفاضة وهذا التحرك يمكن خلق واقع دولي جديد يصبح ضاغطاً على إسرائيل وعازلاً لها.

٥. حذر المشاركون من أن هذا الإعلان لا يمكن أن ينتقص بأي حال من الأحوال من حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بل يجب أن يكون خطوة أولى باتجاه تحقيقها والعمل على حمايتها. هناك مخاطر كبيرة فيما لو تحقق هذا الإعلان وأخذ الاعتراف الدولي بأن القضايا الخلافية في الموضوع السياسي كالقدس والاستيطان واللاجئين يجب أن ترحل، وهنا تكمن الخطورة لأن هذا الإعلان سيكون نحو تجسيد واقع رؤية إسرائيل للتسوية. وعليه فإن نقطة القلق التي عبر عنها المشاركون تكمن في ضرورة الانتباه كي لا تفلت الأمور من أيدي الفلسطينيين ويتحول هذا المطلب العادل إلى سيف مسلط يقطع من حقوقهم.

٦. مع انسداد أفق المفاوضات وانعدام الخيارات التي قد يوفرها الحل السياسي ضمن المعطيات الحالية، فقد دعا المشاركون إلى ضرورة البحث عن سيناريوهات بديلة تضمن تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني، إذ إن الخطورة كما حذر المشاركون تكمن في أن تتحول عملية السلام إلى معيق أمام هذه التطلعات. وهو ما قد يعكس نفسه في انحسار الدعم الشعبي للمفاوضات. وتأسيساً فالقيادة الفلسطينية مطالبة باستكشاف سيناريوهات بديلة تضمن تحقيق مصالح الشعب وتحمي حقوقه.

٧. وقريب من هذا أشار البعض إلى أن المشكلة ليست في انعدام الخيارات بل في طريقة إدارتنا لهذه الخيارات، وعجزنا عن إيجاد الآليات المناسبة لإدارة هذه الخيارات. وعليه فالمطلوب من القيادة الفلسطينية أن تكون قادرة على إدارة هذه الخيارات وتشكيل لجان عمل وفرق من المختصين؛ لضمان إدارة هذه الخيارات ووضع سيناريوهات بديلة أخرى لكل سيناريو بديل.



٨. وشدد المشاركون على أهمية قوى الشعب الفلسطيني في داخل الخط الأخضر التي لم تتم المراكمة على جهودها، وعلى جهود قوى السلام الإسرائيلية في النضال التفاوضي. فسوء الممارسة الفلسطينية وضعف الاستفادة من دعم ونضال وخبرات شعبنا في الداخل أدى إلى تهميش هذا الدور حتى كاد يتلاشى. واتفق المشاركون على ضرورة أن يصبح نضال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر جزءاً من نضال شعبنا العام وتوظيفه لخدمته ودعمه وتقويته. فلو تم العمل على تقوية الشعب الفلسطيني داخل الخط الأخضر وتنظيمه وترتيب صفوفه ربما صارت الأحزاب العربية القوة الثالثة في الكنيست.
٩. لا يمكن الركون إلى تعاضم المد العالمي مع حقوق شعبنا بل يجب العمل على توفير أكبر شبكة تصويت مع أي قرار أممي نطالب به. ونوه المشاركون بأن مواقف الدول لا تبنى على مفاهيم عامة من باب التعاطف أو التضامن، بل على ضوء مصالحها الخاصة، فالنرويج امتنعت عن التصويت على قرار (غولدستون)، رغم تعارض هذا الامتناع مع كافة مواقفها المعلنة بخصوص حقوق الإنسان، والديمقراطية، وتعزيز المجتمع المدني، وما كان ليكون لولا الضعف الفلسطيني، وغياب لغة خطاب سليمة من طرفنا، وهذا ينطبق على إيطاليا وبعض الدول الإفريقية كنيجيريا أو كينيا. حتى العرب لا يمكن مخاطبتهم بالعاطفة، يمكن أن مخاطب الشعوب العربية والجماهير الإسلامية بالعاطفة، ولكن حين يتم الحديث مع نظم ومؤسسات يجب أن تتم مخاطبة بلغة المصالح، وبالتالي الرضوخ العربي للسياسة الأميركية ليس جديداً، وهذا يترتب عليه إدراك ماهية الوضع العربي، وماهية التوجهات العربية، والتعاطي مع الدول العربية وفق ذلك.
١٠. على الفلسطينيين إيجاد آليات فاعلة لإدارة الصراع على جميع المستويات وضرورة تشكيل خلية أزمة لإدارة الصراع والمعرفة المقبلة. بشكل عام يجب اعتماد مبدأ تشكيل خلايا الأزمة. والمتابع يسجل أن بعض المتحدثين والسياسيين في السلطة يجتهدون في التحليل ولا يقدمون معلومات بل وجهات نظر. وهذا يعكس ضعف ماكينات السلطة الإعلامية وغياب التنسيق بين مكونات صناعة القرار السياسي. بجانب هذا هناك حاجة لوجود «خلية تفكير» أو أكثر من خلية متخصصة في كل الجوانب، بحيث تساعد على اتخاذ القرارات بطريقة عملية، بعد أن تضع البدائل والخطط والسيناريوهات الممكنة وفق مؤشرات علمية. بل يمكن تشكل «خلايا تفكير» تضم كل خلية طواقم متخصصين في مجالات مختلفة، و«خلايا أزمة» تعمل على متابعة الملفات المختلفة.

١١. لا بد من تثوير شعبنا في الشتات والمنافي واستخدام طاقاته في معركة تجسيد الاستقلال، حيث إن الدولة الفلسطينية هي دولة الفلسطينيين أينما كانوا ولهم الحق في العودة إليها دون أن ينتقص هذا من حقهم في العودة إلى قراهم وبلداتهم التي هجروا منها العام ١٩٤٨. من هنا فإن استغلال طاقات الشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده أمر مهم. إضافة إلى ان التفاف جماهيره حول قيادته ومنظمته يزيد من صلابة هذه القيادة والمؤسسات القيادية في مواجهة الضغوط الخارجية.

١٢. ضرورة الابتعاد عن المناكفة بين الفصائل وإعادة الاعتبار للقضايا الوطنية مثل الاستيطان، والملاجئين، والقدس، والجدار، وغيرها. هذا بدوره يقود للنقطة التي استولت على المساحة الكبرى من الحوار المتعلق بالتوصيات.

## الوضع الداخلي

اتفق المشاركون على أن الانقلاب في غزة أعطى انطباعاً بأن السلطة غير قادرة على حماية نفسها بالإطلاق، وأعطى مبررات لإسرائيل بفرض الحصار على غزة، وتشديد الحواجز العسكرية في الضفة الغربية تحت ذريعة الخشية من نجاح (حماس) في أن تفعل في الضفة ما فعلته في غزة. الانقلاب وفر لإسرائيل مادةً أخرى لتستخدم ضد الشعب الفلسطيني. و(حماس) بعدم توقيعها الورقة المصرية تبدو معطلة للحوار وتعزز الشكوك في أنها لا يعينها إلا استمرار حكمها لغزة والقبول الخارجي بهذا الحكم، بصرف النظر عن مصير المشروع الوطني. وعليه يجب العمل على إنهاء الانقسام كمصلحة وطنية عليا لاستكمال باقي المهام الوطنية فلا يمكن تجسيد الاستقلال دون توحيد مؤسسات السلطة وإعادة الاعتبار لهذه المؤسسات عبر تجديدها بالانتخابات وإعطائها الشرعية. وعليه فقد سجل المشاركون الملاحظات التالية:

١. النتائج السلبية للانقسام مسّت جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. بالنسبة للنتائج السياسية، كل العالم يتحدث وعلى رأسه إسرائيل عن عدم وجود شريك فلسطيني بسبب أن الفلسطينيين منقسمون ووجود حكومة الضفة وحكومة غزة، وحكومة غزة لا تمثل الضفة، وحكومة الضفة لا تمثل غزة، وبالتالي كانت هناك ذرائع وحجج من قبل العالم بأن الفلسطينيين غير متحدين وغير قادرين على أن يبرموا اتفاقاً أو حتى أن يتوصلوا مع إسرائيل إلى مفاوضات توصلهم إلى نتائج سليمة. بالنسبة للوضع الاقتصادي: غزة تعاني من وضع اقتصادي سيئ وإغلاق



وحصار يمس حياة المواطن وارتفاع في الأسعار وندرة في بعض المواد وبطالة وما إلى ذلك. نتج عما بعد الانقلاب وهذا الإغلاق يعاني منه المواطن الفلسطيني البسيط وما زال يعاني حتى هذه اللحظة: غلاء سافر وبطالة كبيرة. ثالثاً بالنسبة للوضع الاجتماعي، هناك تهتك في النسيج الاجتماعي الذي نعاشه اليوم وفقدان مفهوم التضامن الاجتماعي.

٢. حذر المشاركون من أن عدم نضوج الوضع الداخلي من شأنه أن يشكل عقبة في طريق إنجاز المعركة الدبلوماسية في المحافل الدولية. فالانقسام سيؤثر سلباً على أدوات النضال الدبلوماسي كما أثر على مقدرة المفاوض الفلسطيني. مادام هناك انقسام في المجتمع والمؤسسة والتطلعات الفلسطينية فسيكون من الصعب التحرك على الجبهة الخارجية. من ناحية نظرية فإن حدوث أزمة خارجية يجب أن يوحد الجبهة الداخلية. فالعلاقات الدولية تقول إنه عندما تكثر الأزمات الداخلية يتجه صناع القرار لافتعال أزمات خارجية لتوحيد الجبهة الداخلية، هذا مفهوم واضح في السياسة الدولية من أنه عندما تزداد الأزمات الداخلية تعقيداً وعندما تزداد حالة التشرد الداخلي يتجه صناع السياسة إلى افتعال أزمات دولية. هل سيكون لهذه الوصفة تأثير على حالة التشرد؟ بمعنى هل ستساهم في تقريب المواقف وتوحيدها خلف هدف واحد. ليس تماماً إذ إن مواقف (حماس) وردة فعلها على قرار أبو مازن لم يعكس فهماً لحقيقة الموقف بل اعتبرته مناورة سياسية تتعلق بالوضع الداخلي وليست استدارة لحماية الحقوق. بعض مسؤولي السلطة تحدثوا عن أن بعضاً من أهداف التحرك كان دفع (حماس) للقبول بالمصالحة في حال تعرض قضايا الحل النهائي للخطر ومنها الدولة، الدولة عندما تعلن من جانب أحادي فإن هذا يكون لفتح جبهة خارجية حتى نوحّد الجبهة الداخلية.

٣. حالة الاستنزاف التي عاشها المجتمع الفلسطيني بشكل واضح منذ انقلاب حركة حماس في غزة، وما رافقها من مفاوضات وتحركات على أكثر من صعيد كان يجب استثمارها بشكل أفضل. إن الطاقة المهذورة في الصراع الداخلي والخلافات الفصائلية والتي بذلت داخلياً منذ انتخابات العام ٢٠٠٦، سواء في إطار المناكفات، أو المفاوضات، أو الاتفاقات، أو الحوارات تفوق بكثير الجهود المبذولة في المعركة لتحقيق التطلعات الوطنية ولو تم بذلها في هذا الاتجاه لاختلف الوضع.

٤. رغم ذلك على الفلسطينيين ان يتذكروا أن مشكلتهم الأساسية هي الاحتلال وسياساته التي تلتهم الضفة الغربية وتحاصر غزة. وليس وجود (حماس) في غزة التي هي في



النهاية طرف فلسطيني، ولا وجود السلطة في رام الله التي هي سلطة كل الفلسطينيين. المشكلة الأساسية هي الصراع على الأرض وبالتحديد في الضفة الغربية، لذلك يجب أن يتم التركيز على مواجهة هذه المخاطر. يجب بناء إستراتيجية لمواجهة الاحتلال، العدو الرئيس للسلطة والشعب في الضفة، دون الالتفات إلى حالة الاستنزاف التي يخلقها الانقسام. وضرورة الوصول إلى حالة من الوفاق أو الإجماع الوطني حول الرؤى المستقبلية عبر برامج عمل موحدة.

٥. ثمة أزمة في علاقة (حماس) في النظام السياسي الفلسطيني فهي دخلت مؤسسات السلطة التي هي جزء من المنظمة دون أن تكون جزءاً من المنظمة أو حتى تعترف بتمثيلها. ومنذ البداية لم يتم التأكيد على أن دخول (حماس) في الانتخابات، ومن ثم التشريعي، فالحكومة، يأتي تحت سقف (أوسلو) والسلطة الوطنية التي تم إنشاؤها بقرار من المجلس المركزي، ولم يتم في حينها اتخاذ إجراءات تجعل (حماس) تتساقق وهذا السقف الذي وافقت أن تعمل في إطاره بمجرد موافقتها على خوض غمار الانتخابات. وأوصى المشاركون (حماس) بأن تفكر في ضرورة دخول منظمة التحرير بوصفها الوطن المعنوي لكل الفلسطينيين، كما أوصوا (فتح) بالعمل على تفعيل منظمة التحرير بما يشمل ضم (حماس) و(الجهاد) إلى مؤسساتها. بذلك فقط يمكن إعادة اللحمة للنظام السياسي الفلسطيني.

٦. إسرائيل اليوم، وفي إطار الحديث عن انسداد آفاق العملية التفاوضية، باتت تسعى لمفاوضات «من تحت الطاولة»، حتى لو اقتصر على تسيير الأمور اليومية والحياتية للشعب الفلسطيني، والتي لا يمكن تجاهلها من قبل القيادة على الإطلاق. خطورة انتقال الجانب الإسرائيلي من رفع شعار عدم وجود شريك فلسطيني إلى رفع شعار البحث عن شريك بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية. رغم حديث العديد من القيادات السياسية الإسرائيلية صراحة عن ضرورة فتح آفاق للحوار مع حركة حماس، وبالتالي تجاوز موضوع الدولة، وإقامتها على أية بقعة من فلسطين حتى لو كانت غزة.

٧. بات ثابتاً أن الحوار الوطني دخل في سبات عميق، وصار واضحاً أن المصالحة الوطنية ليست سهلة كما توقع الكثيرون بل إنها شاقة. وبصرف النظر عن يتحمل المسؤولية عن هذا الفشل فإنه من المحقق أنه على القيادة أن تأخذ بعين الاعتبار في المرحلة المقبلة دون أن تتنازل عن الإصرار على إنجاحه بوصفه المخرج الوحيد لحالة الانقسام. في ظل



هذا فإن هناك من طالب بضرورة إعادة النظر في منطلقات الحوار الوطني في حال تمسك (حماس) بعدم توقيع الورقة المصرية. وكان السؤال الذي تركز في النقاش يتمحور حول ما هي الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين في ظل رفض المصالحة. الإجماع كان على أن مساحة الاختيار ليست واسعة أمام الفلسطينيين وهم ليسوا في ترف من الوقت. إسرائيل والقوى الدولية يستخدمون موضوع الانقسام كورقة ضغط على أبو مازن، لذلك يتم استعمال هذه الورقة بطريقة تضر بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني.

٨. لصيق بهذا، تحذير المشاركين من أن يتحول الحوار الوطني إلى عائق أمام المصالحة الداخلية. فإطالة عمر الحوار وتطوره إلى عملية تفاوضية على المصالح من شأنه أن يخلق من الحوار أداة لإطالة الانقسام. والأخطر من ذلك أن يكتسب الحوار صورة سلبية لدى المواطنين وبالتالي يتراجع الدعم الشعبي لموضوع الحوار. فإذا كان البديل عن الحوار هو الحوار فيجب العمل على جعل الحوار ناجحاً ومثمراً.

٩. (حماس) و(فتح) ما زالتا تستحوذان على الاستقطاب و ليس صحيحاً أن (حماس) أو (فتح) قد فقدتا جماهيرتهما ولا يوجد تنظيم لديه جماهير يوازي بها (حماس) أو (فتح) وبالتالي ستظل في النهاية (حماس) مستقوية بغزة و(فتح) مستقوية في الضفة الغربية. وعليه فلا سبيل إلا الاتفاق. وعليه فقد رأى الجميع أن الأولوية القصوى الآن يجب أن تكون لترتيب البيت الداخلي. لقد اتسمت طريقة إدارة الصراع الداخلي بالعشوائية وساهمت في إيصال الأمور إلى ما هي عليه الآن. والجميع يتحمل المسؤولية في ذلك ولا يمكن إغفاء أحد من مسؤوليته. وعليه يجب ترتيب البيت الفلسطيني وإجراء مصالحة وممارسة ضغوط عربية على (حماس) حتى يتم إنجاز موضوع المصالحة وتشكيل جبهة قوية لمواجهة إسرائيل. واتفق المشاركون على ضرورة توحيد الجبهة الداخلية من أجل تعزيز المطالب الفلسطينية في المحافل الدولية. فالفلسطينيون بحاجة إلى توافق وطني أولاً، في ظل غياب التوافق الوطني ستضعف الفكرة لأن الذي سيحمل هذه الفكرة سيظل يعاني من ضعف جبهته الداخلية.

١٠. من الواضح أن ملف المصالحة أغلق، وبالتالي «نحن هنا وهم هناك»، وهذا يعني أن ثمة دولتين أو كيانين فلسطينيين. ليس المطلوب أن نرمي بكل أوراقتنا في اللعبة مبكراً، كي لا نعدم الخيارات بعدها. أما من ناحية عملية ومنذ عامين ونحن لا نفكر إلا في قضايا المعابر هل أغلقت أم فتحت؟ هذه هي كل قضايانا وقضايانا الإستراتيجية لم تنته.

١١. مع الأخذ بعين الاعتبار أن المجلس المركزي سيتجه للتمديد للرئيس وللتشريعي كان السؤال الأبرز إلى متى ستظل صيغ التمديدات مستمرة، حيث إن التمديد رسمياً يعني ثبات الحال على ما هو عليه بمعنى أن يظل الانقسام وتتعذر الانتخابات بشكل كبير.

## الانتخابات

إذا كان الحديث عن انتخابات فلا بد من الاستعداد لها، ويجب أخذها على محمل الجد.

ليس من شك في أن الانتخابات هي كلمة السر في الخروج من المأزق الفلسطيني الداخلي وأنه دون انتخابات سيظل هذا المأزق قائماً وسيشكل عقبة في طريق إنجاز الملفات الأخرى. وإذا كانت إعادة اللحمة بين شطري مناطق السلطة وأراضي الدولة الفلسطينية المنشودة شرطاً لنجاح جهود السلطة فإن إجراء الانتخابات يبدو شرطاً أعمق وأساسياً لتحقيق ذلك. لكن وبقراءة الوضع الفلسطيني الراهن لا تبدو الانتخابات ممكنة. أمام هذا الواقع ثمة ثلاثة خيارات لا رابع لها:

١. أن لا تجرى الانتخابات ويظل الوضع على ما هو عليه حتى يتم التوصل إلى وفاق وطني تجرى بموجبه الانتخابات.

٢. أن يتم الذهاب إلى انتخابات منفصلة في الضفة الغربية دون مشاركة غزة مع البحث عن صيغ تمثيلية يمكن لغزة أن تشارك عبرها في المؤسسة التشريعية والتنفيذية.

أصحاب الرأي الأول رأوا أن الوضع السياسي شديد التعقيد وتكتنفه فوضى تهدد المشروع الوطني برمته، والسبب يكمن في تداخل العديد من العوامل، فالمشروع الوطني بات يعني استمرارية النظام السياسي، وبالتالي لا يمكن فصل استمرارية النظام السياسي الفلسطيني عن المشروع الوطني في التحرر، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وبكلمة أخرى يمكن البحث عن سبل أخرى تضمن شرعية النظام السياسي غير تلك المرهونة بالانتخابات حتى لا تتم المجازفة بإحداث المزيد من الأزمات إذا ما تم إجراء الانتخابات في الضفة دون غزة.

فإجراء الانتخابات دون غزة يساعد في تعزيز الانقسام بحيث يعمل على تعميق الفصل المؤسساتي والتشريعي بين الضفة وغزة وهو ما يساهم في إضعاف الحال الفلسطيني بدلاً من أن يوحده. من جانب آخر فإن انطلاق عملية تجسيد الدولة والمعركة الدبلوماسية لا يمكن أن تتم بتعميق الشرخ الوطني وتوتير الجبهة الداخلية بل بالبحث عن صيغ توفيقية.



صحيح أنه لا يمكن رهن الانتخابات بموافقة (حماس)، وبالتالي رهن المشروع الوطني بحوار قد يتم وقد لا يتم، إلا أن الحكمة تقتضي البحث عن أقل الخسائر في ظل هذه المعطيات. لذا يجب تركيز كل الحوار الوطني على إنجاح التوصل إلى صيغة تتعلق بالانتخابات. في هذا يمكن للطرفين التوصل إلى صيغة تتعلق بالقضايا الخلافية. وعليه فوفق أصحاب هذا الاقتراح يمكن تعليق كل قضايا الخلاف لتركيز الجهود للوصول لاتفاق في قضية الانتخابات.

أصحاب الرأي الثاني استغربوا من أن الحديث عن أن الانتخابات لن تجري دون توافق، مسجلين أن الانتخابات استحقاق دستوري وديمقراطي وشعبي ووطني وبالتالي ليس بالضرورة أن تشارك كل الأطراف في هذه الانتخابات. مستشهدين بأن انتخابات العام ١٩٩٦ كانت عاملاً حاسماً في تثبيت شرعية النظام السياسي الفلسطيني، سواء في العام ١٩٩٦، أو في الانتخابات الأخيرة. أن يتم التوجه إلى انتخابات بمعزل عن (حماس) وغزة، واعتبر اصحاب هذا الاقتراح هذا ممكناً من باب أن نصف شرعية أفضل من اللاشرعية، دون النظر إلى الانتخابات كغاية بل كتعبير عن استمرارية النظام السياسي، أو كخطوة باتجاه تعديل ميزان القوى للصالح الفلسطيني في مواجهة إسرائيل. فنصف شرعية أهم بكثير من اللاشرعية، وبالتالي يجب النظر إلى الانتخابات كخيار إستراتيجي. ويرى هؤلاء أنه من غير الصحيح الحديث عن التوافق كضرورة وشرط لإجراء الانتخابات.

إذا كانت الانتخابات خياراً إستراتيجياً ديمقراطياً لها، فإن عدم التوصل إلى تنظيم هذه الانتخابات في موعدها، وفي كافة الأراضي الفلسطينية من رفح حتى جنين يعني الفشل، وهذا لا يعني أن تكون الانتخابات في كافة المدن والقرى والبلدات، بل على الأقل في مواقع في مختلف المناطق، بمعنى بلدات أو مناطق معينة في محافظات غزة، وقد تكون بوسائل مختلفة منها ما يستند إلى وسائل التكنولوجيا. والمهم هنا أنه لا يجب الحديث عن الانتخابات وكأن لا خيارات وسطية بين أن تكون أو لا تكون. هناك العديد من الخيارات ما بين البينين، من بينها تفعيل دور المجتمع المدني والمواطن بشكل عام.

وحتى نتمكن من المواجهة في الضفة الغربية لا بد من نظام فلسطيني قوي يمتلك الشرعية، وحتى يتم سحب البساط من أمام الجانب الإسرائيلي في سعيه للبحث عن بديل عن السلطة يجب أن تمتلك السلطة الشرعية التي تنتهي صلاحيتها عملياً في الخامس والعشرين من كانون الثاني ٢٠١٠، وبالتالي لا بد من تثبيت الشرعية عبر الانتخابات، حتى لو لم تشارك (حماس) فيها، حتى لو اضطرت إلى إعلان الانتخابات في الضفة الغربية فحسب، وإعلان قطاع

غزة منطقة محتلة، وهذا سيمنح السلطة بعد ذلك عدة خيارات من بينها التعامل مع قطاع غزة ما بعد الانتخابات. الانتخابات ستفرز سلطات جديدة هدفها تثبيت الشرعية للنظام السياسي الفلسطيني بحيث يكون قادراً على التعاوي مع المجتمع الدولي، ويسحب الذرائع من إسرائيل فيما يتعلق بالبحث عن بدائل فلسطينية أخرى.

## السلطة الوطنية الفلسطينية

السلطة ليست دولة ناجزة ولا هي حركة تحرير تستطيع أن تفاوض وتقاتل في الوقت نفسه. هذه حقيقة على الفلسطينيين مواجهتها. فطبيعة المؤسسة تحدد أدوات نضالها. وعليه يجب تجاوز ازمات السلطة السابقة ومحاولة تقريبها من الجماهير وتبليتها تطلعاتهم سواء الوطنية أو اليومية الخدماتية.

وبالنظر إلى تعثر اجراء الانتخابات بسبب تعثر التوقيع على الورقة المصرية ومنع طواقم لجنة الانتخابات المركزية من العمل في غزة وأيضاً كما أشار المشاركون ممانعة إسرائيل إجراءها في القدس أكد الحضور حق المجلس المركزي في النظر في مستقبل السلطة فهو صاحب الولاية القانونية عليها وهو صاحب الحق في التمديد إذا شاء والإلغاء إذا رأى ذلك ضرورياً. وتعبير الكثيرين وحده المجلس المركزي يمتلك الحق في صيغ السلطة بالشرعية. صحيح ان الشعب مصدر كل السلطات وهو وحده من يمتلك القول الفصل ولكن طالما تعذرت العودة للشعب فيجب النظر في الشرعية السياسية التي يمتلكها المجلس المركزي بتفويض من المجلس الوطني بوصفه برلمان الفلسطينيين. فالسلطة قد تكون لإدارة الحياة في مناطق السلطة الوطنية وهي نواة الدولة المقبلة لكنها قبل ذلك وبعده نواة المشروع الوطني الهادف لإقامة هذه الدولة، دولة الفلسطينيين. وعليه فالمنظمة صاحبة القول الفصل في مصير هذه السلطة. وأجمع المشاركون على ضرورة الحفاظ على هذه الشرعية وتدعيمها.

واقترح البعض أنه في حال ذهابنا إلى دولة وتجسيد دولة فستحل بالطبيعة هياكل ومؤسسات السلطة، عملياً سيلغى منصب رئيس السلطة لأن أي نظام سياسي يركب على نظام آخر يزول الأول، لن نعلن دولة تحت ظل الاحتلال وأعتقد أنه صعب، وأرى أننا كفلسطينيين سنعاني من فترة عام قادم وكما هو ثابت أنها معركة دبلوماسية، والانتفاضة الشعبية هي نوع من الحراك الدبلوماسي. وأياً كان الحال فقد طالب البعض بالفصل بين المناصب الثلاثة: رئيس السلطة ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئيس دولة فلسطين. قد لا يكون الفصل بالمطلق



ولكن يجب ترتيب النظام السياسي الفلسطيني بحيث يضع قواعد تسمح بتداخل وفصل ورقابة متقاطعة بين هذه المناصب.

اقترح البعض دراسة مدى جدوى وجود السلطة الوطنية بمفهومها الحالي، وبحث إمكانية تحويل الشكل الإداري والقانوني لهذه السلطة كإحدى أذرع منظمة التحرير، وهذا لا يتعارض مع مفهوم النظام السياسي القائم بالأساس على المنظمة وليس السلطة. اقترح البعض دراسة دمج بعض مؤسسات السلطة في إطار مؤسسات منظمة التحرير. والفلسطينيون وفق هذا الاقتراح ليسوا بحاجة إلى أية صيغ قانونية. فإذا ما كانت السلطة هي إحدى مؤسسات المنظمة فهي ليست بحاجة لمسوغ قانوني لتفسير وجودها، فالقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية هو جزء من الدستور الأعم، والذي هو دستور الدولة الفلسطينية المستقلة، فحدود الأول تقتصر على إدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين أن الدستور يدير شؤون جميع الفلسطينيين.

هناك من المشاركين من عارض ذلك ورأى فيه هروباً بدلاً من مواجهة الحقيقة. فإذا كانت السلطة الوطنية نشأت في إطار مشروع السلام، الذي هو مشروع (أوسلو)، وجاءت كمقدمة لقيام دولة، وإذا ما كان قادة منظمة التحرير يعتقدون أن هذا المشروع (السلطة) وصل إلى طريق مسدود في حال لم يحدث أي تغيير جذري خلال الفترة القليلة المقبلة حتى مطلع العام ٢٠١٠، يبقى الخيار بالتالي أن تتم إعادة النظر في جدوى وجود السلطة الوطنية. الجهة التي تعيد النظر في جدوى وجود السلطة هي الجهة التي أنشأتها، أي المجلس المركزي الفلسطيني، وفي هذه الحالة إما أن يتم تغيير طبيعة وشكل هذه السلطة وإحالة صلاحياتها إلى منظمة التحرير الفلسطينية، خاصة في ضوء منع الانتخابات من قبل حركة حماس وانتهاء ولاية المجلس التشريعي والرئيس، حيث ستصل السلطات الثلاث إلى حالة من انتهاء الصلاحية، ولا طريقة للتجديد لها بالآليات القانونية وفق القانون الأساسي الفلسطيني، وبالتالي إما أن يعلق عمل هذه الهيئات (الرئاسة، التشريعي، مجلس القضاء الأعلى)، وتقوم منظمة التحرير عبر لجناتها التنفيذية المقسمة إلى دوائر يديرها أعضاء هذه اللجنة، وبالتالي تدار بعض دوائر السلطة مباشرة من قبل المنظمة لحين تغير الظروف، أو أن يتم حل السلطة بشكل كامل ونهائي، وتتم العودة إلى إطار منظمة التحرير بعد تفعيل مؤسساتها.

إلى جانب هذا فقد برز في النقاش سيناريو حل السلطة وتحميل المسؤولية عن مصير الشعب الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، وهذا سيضع المجتمع الدولي بقوانينه أمام مسؤولياته عن شعب

يعيش منذ عقود تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي يضرب بقرارات الشرعية الدولية عرض الحائط، ويواصل ممارسة إجراءاته التعسفية بحق الشعب الفلسطيني دون محاسبة، وهذا يجب أن يترافق مع الإصرار على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ كحدود للدولة الفلسطينية المستقلة، وليس دولة مجزوءة أو مؤقتة. وإحالة أمور إدارة شؤون الفلسطينيين إلى منظمة التحرير، وذلك بعد حل السلطة للتخلص من الالتزامات المترتبة عليها، وبالتالي تعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل قيام السلطة، بحيث تناط جميع الأمور بمنظمة التحرير، مع وضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته، خاصة أن الواقع سيكون كبيراً على الجميع بقرار من قبيل حل السلطة، لكن هذا الحل ليس من باب دفع الاحتلال لتحمل مسؤوليات العملية الاحتلالية، بل لدفع الاحتلال إلى النظر في نتائج العملية السياسية، وبالتالي هذا لا يعني أن مؤسسات السلطة على الأرض تتلاشى بل تحويلها لتصبح مؤسسات ودوائر تابعة لمنظمة التحرير. يجب ألا يعدم الفلسطينيون الخيارات، وأن يشعروا العالم وخاصة الولايات المتحدة وأوروبا بأنهم جديون في مواقفهم ومحددات هذه المواقف.

ثمة خيارات أخرى. فالقاعدة القانونية تقول إنه من أنشأ شيئاً له الحق في إزالته. وفيما اقترح أصحاب هذا الرأي أن هذه القاعدة القانونية لا تنسحب بالضرورة على مختلف المواقف اقترحوا أن بإمكان المجلس المركزي بدلاً من حل التشريعي أو إلغائه، العمل على بقائه مع تطويره، وكذلك مع إمكانية ممارسة صلاحياته حال تعطله كون المركزي هو الجهة المنشئة للتشريعي، وبذلك يعيد المرجعية إلى أصولها، خاصة في ظل الوضع القائم وعدم إجراء الانتخابات، وعليه يجب أن لا يتم النظر للقضية من جهة إما «أ» أو «ب»، بمعنى إما حل السلطة بالكامل أو الإبقاء عليها كما هي.

وأصحاب هذا الرأي يحاججون بأن الفلسطينيين قطعوا شوطاً كبيراً وحققوا إنجازات ملموسة لكنها وصلت في النهاية إلى طريق مسدود ولم تصل للضر، النتيجة الأكبر هي وجود السلطة على الأرض والنتيجة الأهم أن العالم كله بات مقتنعاً أنه لا بد أن تكون لهم دولة بصرف النظر عن التوقيت وكيفية الدولة، قبل ثمانية عشر عاماً لم يكن أحد يؤيد الدولة ولم يفكر فيها أحد فيها بجدية.

عموماً، المشروع الوطني مرتبط بالنظام السياسي، وبالتالي لا بد من استمرارية هذا النظام، وهذا يتم عبر تعزيز ميزان القوى في العملية التفاوضية، وصولاً إلى خيارات محددة نتيجة الانقسام، تقوم على فكرة نصف شرعية أفضل من لا شرعية، مع عدم الاستسلام ومواصلة



السعي من أجل تحقيق الوفاق الوطني لحماية المشروع السياسي أيضاً.

وعليه، يجب أن تعيد السلطة رسم علاقتها مع المواطن على أساس عقد اجتماعي يقوم على ان هذه السلطة هي نواة الدولة القادمة وأنها سلطة الشعب وليس على أساس أن «الشعب» شعب السلطة. فبمراجعة تاريخ السلطة وعلاقتها بالمواطنين يمكن تسجيل تراجع تأييد الجماهير للسلطة على مدار السنوات الماضية. حتى إن مهمة السلطة صارت تأمين الراتب وتقديم الخدمات وعلاقة الناس بالسلطة هي علاقة راتب يجب الحفاظ عليه. يجب أن يتغير هذا، فالسلطة هي الدولة القادمة.

## منظمة التحرير

أوصى المشاركون بتفعيل منظمة التحرير وإعادة الاعتبار إلى دورها في صناعة القرار السياسي الفلسطيني. بمعنى الرجوع إلى منظمة التحرير كمرجعية وحاضنة وشكل من أشكال التعاقد الذي تم بين الفلسطينيين أمر مهم جداً، وهي نوع من الصحو عند الفلسطينيين لإعادة تفعيل كل مكونات عناصر منظمة التحرير الفلسطينية. وبالتالي لا بد من التأكيد على أن الشرعية هي شرعية منظمة التحرير، لذلك شرعية منظمة التحرير أهم بكثير من شرعية الانتخابات، خاصة أن الشعب مازال في مرحلة التحرر الوطني، وبالتالي فإن انتخابات السلطة لا تعدو كونها، في هذه الحالة، انتخابات لإدارة الشؤون المحلية لجهاز، وهو السلطة، وأوجدته منظمة التحرير لتسيير الأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة.

فلم يتبق للفلسطينيين أمام العالم سوى منظمة التحرير الفلسطينية كجهة شرعية تحظى بإجماع عربي وإسلامي ودولي عليها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. السلطة أداة من أدوات منظمة التحرير وليست هي من تدير المنظمة. المطلوب إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير، والتفكير في خيارات خارج إطار محددات أوسع.

إن القوى المؤهلة فعلياً والتي تشكل إطاراً جامعاً لكل الفلسطينيين لتلعب دوراً أساسياً فيما يتعلق بإعادة أسنة العلاقات الدولية وحركة التضامن مع الشعب الفلسطيني ارتباطاً بغولdstون ومحكمة لاهاي وتجربة جنوب إفريقيا مهمة جداً في هذا الإطار، وأعتقد أنها هذه إحدى الساحات المهمة دون النظر للنموذج كأنه هو الذي سيخرجنا كفلسطينيين من تعقيدات طبيعة الصراع مع إسرائيل، وتندرج في السياق فكرة الذهاب إلى مجلس الأمن حول أهمية الحديث عن حدود الدولة الفلسطينية.



إن منظمة التحرير والقوى والسلطة الفلسطينية موجودة لتبقى، وما يحدث الآن من تفاعلات مرتبط بصعوبة الواقع المتعلق بانسداد آفاق المسيرة التفاوضية وقد يشكل فرصة ممكنة لتغيير قواعد اللعبة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التفاوض لدى السلطة الوطنية وحركة فتح عملياً هو الخيار السياسي الوحيد. على الفلسطينيين إدارة الحالة التفاعلية الحالية بشكل أفضل. ورأى المشاركون أن المشكلة في الأساس تتعلق بالأداء، خاصة أن المحادثات التي طرحها الرئيس أبو مازن هي محادثات وطنية أساسية لا توجد خلافات بشأنها حتى بين معظم القوى الفلسطينية.

وكما لاحظ المشاركون، في السابق كان ثمة التفاف شعبي كبير حول منظمة التحرير كممثل شعبي ووحيد. وكان الشارع الفلسطيني يوفر الدعم الأكبر للمنظمة، وبالتالي كانت المنظمة تمتلك قدرة تفاوضية كبيرة جداً، حتى إنه حين قرر ياسر عرفات إغلاق القناة التفاوضية الرسمية، وفتح قناة أخرى، كان يمتلك القوة لإقناع الشارع بهذه التوجهات. أما الآن فثمة مساحة وهوة بين النخبة السياسية وبين الجماهير. الساسة يعتقدون أنهم أصحاب أفكار عظيمة باتجاه تحقيق الأهداف والأمال الفلسطينية، لكن العامة لا يشعرون بذلك، بل هناك شعور شبه جمعي بأن هذه النخبة تتجه بنا نحو «الدمار» ... هناك من يعتقد تماماً أن النخبة فاسدة، وأنها لا تمثلهم. وما خسارة (فتح) والتيار الوطني أمام (حماس) إلا دليل على ذلك.

من جانب آخر، لا يمكن خوض أية معركة دبلوماسية إلا إذا تم ترتيب اوضاع المنظمة

للبحث عن أوسع شبكة أمان، وأكبر حجم تأييد سواء في إطار منظمة التحرير وعلى الصعيد الشعبي الجماهيري. بهذا تتم العودة إلى قاعدة المد والإسناد الأساسية التي تشكل «العظم واللحم» في النظام السياسي الفلسطيني.

## الدولة

تظل الدولة الفلسطينية هي خيار الفلسطينيين الذي يجب أن يسعوا إلى تحقيقه. وليست استدارة أبو مازن بشأن المفاوضات إلا تخوفاً من ان تكون هذه المفاوضات على حساب تجسيد الدولة حيث لم يبق الاستيطان أية فرصة لإقامة الدولة. رغم ذلك فإن أبو مازن لم يقل إنه ضد المفاوضات من حيث المبدأ ولكن المفاوضات التي تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة. ومع التوجه إلى مجلس الأمن حذر البعض من تحويل الصراع إلى صراع على الحدود بل إن الصراع مع إسرائيل يشمل قضايا مصيرية عميقة وأهم من الحدود وتعلق بحق الشعب الفلسطيني



بوجوده على أرضه وهو ما تثيره موضوعة حق العودة كحق أساسي لكل فلسطيني لاجئ أينما كان. من هنا فإنه يجب عدم الوقوع في الخطأ الذي يجعل من الذهاب لمجلس الأمن أو الجمعية العمومية تنازلاً عن حقوق الشعب الفلسطيني الأساسية.

وأوصى المشاركون بضرورة الربط بين خطوة إعلان الدولة في مجلس الأمن، وخطة الحكومة في إنهاء الاحتلال وإعلان الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، الخطة القائمة في الأساس على فكرة بناء المؤسسات، وبالتالي الدمج والربط بين البعدين السياسي والمؤسساتي.

في المقابل، تساءل البعض الآخر عن مدى الاستمرار بالتمسك بحل الدولتين خاصة أن المنظور الفلسطيني لحل الدولتين يختلف تماماً عن المنظور الإسرائيلي لهذا الحل. وفي حال الإقرار بفشل حل الدولتين، وفشل إقامة دولة فلسطينية على حدود العام ١٩٦٧، لا بد من التفكير في إعادة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى نقطة الصفر، والعودة بالمطالبة بدولة فلسطينية من النهر إلى البحر. هناك خيار يتمثل في أن يعلن الفلسطينيون أمام العالم أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يعود في هذه الأونة إلى نقطة الصفر، وأنهم يريدون دولة من النهر إلى البحر.

واقترحوا البحث عن سيناريو آخر قد يكون في إطار عملية التفاوض، أو في إطار بلورة موقف فلسطيني، وهو، أي هذا السيناريو قد بدأ يبرز بعض الشيء في أوروبا والولايات المتحدة، وهو العودة إلى حل الدولة الواحدة، وهو ما يلاقي بعض الترحيب النسبي. فالرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر في الفترة الأخيرة أشار إليه. لكن مع كل خيار لا بد من دراسة الإمكانيات والقدرات، وردود الفعل المتوقعة.

## الدولة المؤقتة

حذر المشاركون من إمكانية جنوح بعض الأوساط للقبول بفكرة الدول المؤقتة. وحذروا من أن وجود تقبل لدى بعض الأطراف الفلسطينية لبعض الأفكار المتعلقة بالدولة المؤقتة قد يجعل منها فكرة رائجة لدى بعض الأوساط الدولية الكبرى كبديل لحل الدولة المستقلة على الضفة الغربية وقطاع غزة. ولاحظوا كيف استدعت الإدارة الأميركية موفاز بعد اقتراحه إقامة دولة فلسطينية على ٦٦٪ من حدود ١٩٦٧ لتناقش معه الاقتراح.

بعض القيادات الإسرائيلية تحدث بشكل صريح عن استعداد إسرائيليين للحديث مع (حماس)، التي رحب قياديون فيها بذلك أيضاً، وهذا يشكل مدخلاً إسرائيلياً لاستغلال الضعف الفلسطيني، للوصول إلى سقف أقل بكثير مما تم الوصول إليه في مباحثات «كامب ديفيد» خاصة الدولة المؤقتة والهدنة الطويلة.

ومع تأكيد الحضور على ضرورة المناورة السياسية فإنهم أكدوا ان هدنة لعشر سنوات كتلك التي يطرحها بعض قادة حركة (حماس) من شأنها أن تضعف الموقف الفلسطيني خاصة إذا كانت بلا ثمن سياسي. واعتبر البعض الدولة المؤقتة مجازفة بالحقوق الوطنية حيث انها تضع على الرف جانباً قضايا الشعب المصرية من الجدار واللاجئين والقدس والمصادر الطبيعية وغيرها. وهي إلى جانب هذا تكريس لواقع استيطاني واستمرار لحالة الانقسام التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

يجب التحرك على الصعيد المحلي بشكل مكثف فيما يتعلق بإبراز مخاطر خيار الدولة ذات الحدود المؤقتة، وهذا التلاقي بين اليمين الإسرائيلي وبين بعض الأطراف الفلسطينية حول هذه الفكرة. صحيح أن الرئيس ومن حوله في القيادة أكدوا مراراً وتكراراً رفضهم الدولة المؤقتة، لكن لم يتحدث أحد وبالتفصيل عن مخاطر طرح كهذا، ومبررات هذا الرفض، وكذلك يجب التركيز على الصعيد الدولي، وعبر خطة سياسية وإعلامية واضحة المعالم ومدروسة، على مخاطر استمرار انسداد آفاق العملية التفاوضية، والتي يجب أن تتم مرافقتها بتحريك سياسي ودبلوماسي على الصعيد الدولي، لتوضيح مخاطر استمرار السياسة الإسرائيلية في فرض وقائع على أرض الواقع على رؤية حل الدولتين وزوال هذه الفكرة.

## العمل الجماهيري

برز على السطح خلال المداوولات بعد خطاب الرئيس أبو مازن إمكانية تفعيل النضال الشعبي في معركة تجسيد الاستقلال، وهو نضال أقرته (فتح) مثلاً في برنامجها السياسي كطريقة مشروعة وممكنة. وحين مناقشة الفكرة لاحظ المشاركون أنه في السنوات الأخيرة تم تغييب الدور الشعبي في الصراع، وبالتالي التركيز فقط على دور السلطة السياسي في إدارة المشروع الوطني والصراع مع الجانب الإسرائيلي، وفي إطار ذلك أدرك الإسرائيليون جيداً أنهم قادرون على التحكم بهذا الدور، بصورة أو بأخرى، عبر عدة إجراءات. وعدم وجود أي امتداد شعبي لإدارة الصراع، تحول في فترة ما إلى قناعة لدى الشارع نفسه بأن على السياسي فقط أن



يلعب الدور وحده في إدارة الصراع، لدرجة بتنا نتعامل بردات الفعل ليس أكثر، فحتى مشروع الحكومة المتعلق بإقامة الدولة، ورغم اشتماله على العديد من الأمور ذات العلاقة بالمأسسة والبنية التحتية والخدمات اللازمة لتعزيز صمود السلطة، وغير ذلك، إلا أنه لم يتطرق أبداً إلى آلية إدارة الصراع السياسي مع إسرائيل في الفترة المقبلة. والمفاوض الفلسطيني لم يكن يخرج ليتحدث بشفافية عما يحدث في أروقة المفاوضات، وبالتالي لم يكن هناك دور للشارع في أي توجه سياسي.

غياب الترافيق بين الإدارة السياسية للصراع والإدارة النضالية الشعبية، خلق انطباعاً لدى البعض بأن السلطة الوطنية تشكل غطاء لممارسات الاحتلال الإسرائيلي. هذا يتطلب إعادة صياغة هذا المسار في إدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي منذ بدايته، وبالتالي إيجاد بديل آخر عن المسار السياسي أو المفاوضات سيستغرق وقتاً طويلاً. وبكلمة أخرى فإن ما كان غائباً هو أن تصبح الجماهير جزءاً من النضال التفاوضي. ويصبح نجاح المفاوضات غاية نضالية جماهيرية حيث يتم توظيف طاقات المجتمع لدفع إسرائيل للانسحاب من المزيد من الأراضي ومنح السلطة المزيد من الصلاحيات. لا يقتصر الأمر على مجرد استخدام الجماهير كورقة ضغط ميداني بل أن تتحول الجماهير إلى جزء من عملية النضال التفاوضي. مع تواصل التعتن الإسرائيلي، وإصرار سلطات الاحتلال على مواصلة الاستيطان، فإن الشارع الفلسطيني بات مستعداً للانخراط في المقاومة الشعبية السلمية بكافة أشكالها.

وعليه، فقد رأى المشاركون أن الإقدام في المعركة الفلسطينية يجب ألا يكون مقتصرًا على التوجه إلى مجلس الأمن الدولي أو الأمم المتحدة، بل يجب أن يترافق ويكون مستنداً إلى عمل شعبي داخل الوطن وخارجه، مؤكداً أهمية إعادة الشعب إلى صورة الفعل المؤثر على الأرض.

لكن هذا بحاجة لترتيب وتخطيط. فالبعض يتحدث عن انتفاضة شعبية دون أن يكون هناك ترتيب وتحضير لمثل هذه الانتفاضة. فالانتفاضة الشعبية الموجهة لتحقيق غايات وتطلعات سياسية بحاجة لخطة وقبل الخطة بحاجة لقرار. ثم إذا كانت الانتفاضة الشعبية في الضفة فهل يعني أن غزة محررة! وبكلمة عامة فإن المطلوب هو التخطيط للمراحل القادمة حتى لا نقع في الخطأ. فالجهوية لا تتكلم عن الشكل المادي بل العمل التنظيمي والسياسي، فكل قيادة السلطة واللجنة المركزية لفتح يعيشون في الضفة الغربية بمعنى أنهم تحت رحمة إسرائيل ما عدا اثنين أو ثلاثة. بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية قالت أنه في حال إعلان الدولة فقد تقدم إسرائيل على اعتقال كافة قيادة فتح) والسلطة والمنظمة، وبالتالي الذي يريد الإقدام

على هذه الخطوة يجب أن تكون لديه خطط جاهزة وبديلة.

وسجل المشاركون أنه حتى النضال الشعبي القائم فعلاً مثل مسيرة نعلين وبلعين لم يتم تطوير ادواته. فالمسيرة الأسبوعية بقيت على حالها وكان من المفترض أن تشهد حالة مد وحضور جماهيري كبير تعكس اصطفااف القيادة الفلسطينية خلف أداة النضال الجديدة وتعكس ثقل حركة فتح في دعمها.

في المقابل، يتحدث البعض عن خيار المقاومة في حال فشلت كل الجهود الفلسطينية. والمقاومة قد تكون مسلحة وقد تكون شعبية. ولكن أياً كانت هذه المقاومة فهل توجد استعدادات لها. والأمر ليس مقتصرأ على الاستعداد بل هل هناك دراسة للسيناريوهات المختلفة لمواجهة تبعات أية ردة فعل إسرائيلية على أي تحرك فلسطيني ميداني مثل قيام إسرائيلي باحتلال مناطق الضفة الغربية وإنهاء الوجود الفيزيائي للسلطة.

البرنامج السياسي للمؤتمر ذكر بالنص «المقاومة». لكن المقاومة يجب أن تكون موظفة ومحكومة بقواعد المصلحة الوطنية العليا. واستنكر المشاركون أن العسكرة الزائدة لنشاطات الانتفاضة كان لها تأثير سلبي. فالمشاهد الاستعراضية العسكرية الفلسطينية في الضفة وغزة بعد اندلاع الانتفاضة، منحت إسرائيل الكثير من المبررات لتقوم بما تقوم به من إجراءات تعسفية على الأرض بحق الشعب الفلسطيني وبدت المعركة أمام الصور الصادرة عن هذه الاستعراضات وكأنها معركة بين قوتين متكافئتين. سوء الممارسة الفلسطينية في الانتفاضة كان يختصر الكثير من المسافات أمام إسرائيل، ويوفر المبررات المتعددة لعدوانها على الشعب الفلسطيني. والخلاف الفلسطيني حول ذلك للأسف كما سجل المشاركون لم تكن له علاقة بالمصلحة الوطنية بقدر استخدامه لمصالح حزبية. فالرئيس أبو مازن نادى منذ البداية بعدم عسكرة الانتفاضة لكنه تعرض عندها لهجوم قاس من بعض الأوساط الفلسطينية حتى من داخل حركة فتح. و(حماس) التي كانت تدين وصف الرئيس عباس للصواريخ بالعبثية، في حينه، باتت تصفها اليوم بغير الوطنية.

## المفاوضات

ثمة إجماع على أن قرار أبو مازن جاء تعبيراً عن الإخفاق العام في القضايا الأساسية: المفاوضات. إن الوضع السياسي من فشل إلى فشل، فالإسرائيليون لم يعطوا أبو مازن شيئاً،



وضمن المعطيات الراهنة لا يبدو أنهم مستعدون لتقديم تنازلات. وعليه فقد تركّز النقاش حول مستقبل المفاوضات كخيار للشعب الفلسطيني.

هل ما زالت المفاوضات أساسية في نضال الشعب الفلسطيني. إن مراجعة تاريخ المفاوضات سيبدو محبطاً للفلسطينيين وإن النتيجة التي توصل إليها أبو مازن هي ذات النتيجة التي سيصل لها أي مراجع لتاريخ عملية السلام. بيد أن النقاش يظل شرعياً حول إمكانية فكك الفلسطينيين بالشكل الكامل من العملية التفاوضية وإذا ما كان هذا الفكك في مصلحتهم. فالمسار التفاوضي لم يكن عقيماً بالكامل بل كان له بعض الثمار المهمة التي لا يمكن للفلسطينيين أن ينكروها، فوجود السلطة الوطنية الفلسطينية كأول كيانية فلسطينية أمر لا يمكن الانتقاص من أهميته.

أوصى بعض المشاركين بالتأكيد على المطالب الفلسطينية في المفاوضات، وهي تلك التي تحوز إجماعاً وطنياً شاملاً بحيث لا يمكن القبول بأقل منها أو هي «الحد الأدنى» والعمل لدى الدول الصديقة لتوضيح وجهة النظر الفلسطينية لتشكيل لوبي دولي ضاغط ولوبي عربي ضاغط أيضاً في المحافل المختلفة. فيما أكد البعض الآخر رفض فكرة الحد الأدنى في المفاوضات مؤكداً وجوب مشروع تفاوض فلسطيني يؤكد نيل الحقوق المطالب الوطنية وعدم التفريط بها. فالعروض الافتتاحية الفلسطينية يجب أن لا تمس السقف الوطني ولا تنزل عنه. حيث لا يعقل أن يتحول فجأة الاستيطان إلى كونه «الحد الأدنى».

صحيح أنه لا يمكن أن يكون البديل عن المفاوضات هو المفاوضات. لكن هناك حقيقة ثابتة هي أن النظام السياسي الفلسطيني الحالي هو نتاج لاستمرارية المفاوضات، بمعنى أن المفاوضات هي من ثبتت هذا الشكل من النظام السياسي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وبالتالي مسألة المفاوضات ليست مجرد تعبير إجرائي، وهذا ما عبّر عنه الرئيس أبو مازن حتى بعد خطابه ومحدداته ... مسار المفاوضات منذ العام ١٩٩٤ وحتى اليوم تعبير عن توازن القوى، وبالتالي التعاطي مع المفاوضات وفق هذه المعادلة يوفر لنا حالة من وضوح الرؤية باتجاه تحسين شروط العملية التفاوضية، خاصة أن جميع الثورات تنتهي إلى طاولة المفاوضات بأشكالها المختلفة... لا مناص من استمرارية المفاوضات كفاتورة لتثبيت شرعية محلية وإقليمية ودولية، وبالتالي الأصل في الأمور هو العمل على تعديل الكفة، وترجيح ميزان القوى لصالحنا في عملية المفاوضات، خاصة أن شرعية النظام السياسي الفلسطيني منبثقة عن المفاوضات التي أدت إلى إبرام العديد من الاتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي، خاصة اتفاقيات (أوسلو). إذا يظل

السؤال أن كانت خطوة أبو مازن الأخيرة لتحسين شروط المفاوضات أم نسفها. هو يريد أن يحدد نتيجة المفاوضات مسبقاً ثم يفاوض إسرائيل على تنفيذ هذه النتيجة: تجسيد الدولة. وعليه، ماذا أعد الفلسطينيون لهذه اللحظة؟ بكلمة أخرى ماذا لو عادوا للمفاوضات؟

في السابق كانت الأزمة الحقيقية هي غياب برنامج نضالي على أكثر من صعيد يسند المفاوضات الفلسطيني في عملية التفاوض الشاقة والصعبة مع الجانب الإسرائيلي، ويكون لها تأثيراته الواضحة على العملية التفاوضية. هذا ما يجب تداركه في أية مفاوضات مستقبلية.

ثمة أسئلة كثيرة على الفلسطينيين أن يجيبوا عنها من باب: ما هو شكل الدولة التي نريد؟ هل سنقبل بأية دولة. مثلاً دولة منزوعة السلاح ويحدود مؤقتة حيث يتم رفع نسبة المقترح الإسرائيلي من ٦٠ إلى ٨٠ بالمائة مثلاً.

## فيما يتعلق بإسرائيل

أوصى المشاركون بالتالي:

١. السؤال الذي لا بد للفلسطينيين من أن يثيروه على المجتمع الدولي هو: هل هناك شريك إسرائيلي في عملية السلام، في ظل الظروف الحالية؟، والإجابة عن هذا التساؤل بالضرورة يجب أن تكون مرتبطة بالقراءة الدقيقة للخريطة السياسية الحزبية في إسرائيل، خاصة الائتلاف الحاكم، وقراءة دقيقة أخرى تتعلق بتركيبة المجتمع الإسرائيلي، وطبيعة القوى الاجتماعية والاقتصادية والدينية والقوى الداعمة عبر وجود الحركة الصهيونية دولياً.

٢. البعض أشار إلى حاجة إسرائيل للمفاوضات. فشرعية وجود إسرائيل في المنطقة باتت مرتبطة بموافقة الفلسطينيين، لذلك هم دائمو البحث عن يفاوضونه ويفاضهم من الفلسطينيين. هم بحاجة لوجود موافقة فلسطينية ما على وجودهم. وهذا مصدر قوة الرفض الفلسطيني للعودة للمفاوضات دون وقف الاستيطان. فلا مفاوضات بلا ثمن. لكن في المقابل وكما أكد الكثيرون فإن فكرة تقبل بعض الأطراف الفلسطينية للدولة المؤقتة يجب أن يجابه بتوافق وطني يعمل على حماية الفكرة الوطنية من الأندثار.

٣. حذر البعض من الاستسهال بلوم الجانب الإسرائيلي على الدوام بخصوص ما يتعلق بما آلت إليه الأمور السياسية من تعثر للعملية التفاوضية. لقد كان يجب على القيادة الفلسطينية أن تتخذ هذه الاشتراطات مرجعية وطنية لاستئناف المفاوضات منذ زمن



طويل. فالفلسطينيون ملومون في هذا أيضاً، كان بمقدورهم ان يقولوا لا منذ البداية حين رأوا أن الأمور لا تسير على ما يرام، منذ اللحظة التي نقضت فيها إسرائيل أول بند من الاتفاقية العام ١٩٩٤. لو تم عندها اتخاذ موقف حازم وعلقنا المفاوضات لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه. فباستثناء الثوابت الوطنية والتي يشكل التفاوض حولها لب عملية السلام لم يكن لدى الفلسطينيين خطوط حمراء فيما يتعلق بالتفاصيل اليومية. فالاستيطان لم يتوقف يوماً وكان ينمو أمام عيني المفاوضات الفلسطيني.

٤. المناخ الحزبي العام السائد في إسرائيل يتجه أكثر فأكثر نحو اليمين، واقترح المشاركون دراسة ما هي الطريقة التي يمكن للفلسطينيين فيها أن يساهموا في تغييره، والعمل على تحسين الجو العام الإسرائيلي وإبعاده عن مزيد من التطرف وهو تطرف بالضرورة يؤثر على طبيعة قرارات الحكومة الإسرائيلية الحالية، والحكومات السابقة، وربما اللاحقة.

٥. حذر البعض من أن الإسرائيليين يريدون انتفاضة ثالثة، ويعملون من أجلها، لأنها تحقق أهدافهم في حلحلة الضغط الدولي عليهم باتجاه مفاوضات فعلية تبدأ من النقطة التي انتهت إليها، بحيث لا تكون عبثية وبالتالي تفضي لقيام الدولة المستقلة، وبالطبع هذا لن يكون دون وقف الاستيطان الذي تبدي حكومة إسرائيل تعنتاً إزاءه. لذا قد تكون إسرائيل معنية بانتفاضة ثالثة، وهي تطلق عليها الآن انتفاضة هدم الحرم، وهم سيعملون على أن تكون الانتفاضة مسلحة ليحدث صدام عسكري يؤدي إلى فصل الضفة الغربية إلى مريعات أمنية أو كتونيات في الشمال والوسط تحت حالة من الانفلات والفوضى، مع إبقاء الأغوار والجنوب تحت السيطرة الإسرائيلية. علينا التنبيه إلى هذا السيناريو الإسرائيلي، والعمل على محاربهه، خاصة أن الاستفزاز الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس بدأ يزداد في الفترة الأخيرة بهدف أن تخرج الأمور عن سيطرة الفلسطينيين، باتجاه تظاهرات كبيرة تحدث خلالها صدامات، ويسقط فيها شهداء، وبالتالي تفلت الأمور عن السيطرة كما حدث مع انتفاضة الأقصى، وهذا يفتح لهم الباب رحباً لتنفيذ سياساتهم. من هنا على الفلسطينيين التفكير في قضية إدارة المقاومة، فالسلطة التي لم تستطع السيطرة على الانتفاضة السابقة، لن تتمكن من السيطرة على أية انتفاضة مقبلة، خاصة أن الإسرائيليين سيجهدون لاستثمار كل موقف فلسطيني جديد ليعيدوا التذكير بقضايا الإرهاب وغيرها. وارتباطاً بذلك فإن أي موقف باتجاه استخدام المقاومة كوسيلة للضغط السياسي لا بد أن يكون موجهاً ومحكوماً ومدروساً جيداً ولا ينبع من ردة فعل ومجازفة.



٦. البعض رأى أن الإدارة الأميركية الجديدة وإشاراتها هما ما دفع القيادة الفلسطينية إلى ذلك، وهذا شيء جيد و ليس سيئاً، يمكن الاستثمار فيه، في هذا السياق فإن القيادة تحاول أن تفتح طرقاً بهذا الاتجاه والأمور مغلقة، حتى الطرح الإسرائيلي الذي جاء من بيريس، صحيح أن بيريس رئيس دولة ولا توجد لديه صلاحيات، لكن حين عرض اقتراحه كان برفقته مستشار الأمن القومي الإسرائيلي وهذا يعني أنه مفاوض بالحديث من قبل الحكومة الإسرائيلية. فإسرائيل تحاول أن تتحرك كي تتجنب الإحراج، المهم أن يقدم الفلسطينيون موقفهم موحداً وغير قابل للانكسار أمام العروض الخفيفة التي قد تقدم لهم.

### فيما يتعلق بنقاط الرئيس الثماني

وفيما يتعلق بنقاط الرئيس الثماني التي حددها في خطابه فقد سجل المشاركون الملاحظات والتوصيات التالية:

١- تساءل البعض كيف دعمت (فتح) وأطر منظمة التحرير قرار أبو مازن؟ لم تدعّمه إلا من خلال بعض التظاهرات الشعبية وخطاب أبو مازن، يجب أن يكون توجيه كل طاقات الحركة على الصعيد العربي من خلال علاقات الحركة الدولية والقومية.

إن المطلوب من الحركة الوطنية خاصة حركة فتح بوصفها العمود الفقري لها أن تصوغ خطاباً جديداً للمرحلة المقبلة، خطاب يركز إلى المحددات التي انتهى عندها أبو مازن. فالرئيس الفلسطيني الجديد في حال لم يكن مطلوباً من أبو مازن أن يعبر عن المرحلة الجديدة التي تجعل عملية المفاوضات مشروطة بوقف الاستيطان، وأن تكون في جعبته حلول لأسئلة المرحلة المقبلة التي تركت معلقة خاصة ذات الصلة بفشل أو تعثر الحوار الوطني والتعامل مع حركة حماس. لكن سيظل الشغل الشاغل في المرحلة المقبلة هو موضوع الدولة وفاق نجاحها وتطورها. وشدد المشاركون على أن أبو مازن وفي حال أصر على ترك الرئاسة بعد الانتخابات المقبلة فهو قد وضع شروطاً للرئيس الذي سيأتي بعده تقضي بأن لا يقبل بأقل مما قبل منه. «وديعة أبو مازن» هي ذاتها وديعة ياسر عرفات التي لا يمكن التنازل عنها. فالشعب الفلسطيني لا يمكن أن يقبل بأقل من دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن حدود الرابع من حزيران مع القدس عاصمة لها مع حل قضية اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية. في حال اتفاق (فتح) والحركة الوطنية على هذه المحددات والبرامج فلن يكون مهماً من يكون الرئيس طالما كانت هذه الرؤية هي منطقة الإجماع، وطالما كانت مهمته العمل على حماية الحقوق الوطنية وتحقيق الرؤية.



٢- رأى المشاركون أن خطاب أبو مازن لم يكن خطاباً للتنحي؛ لأنه وضع فيه أسساً لأي حل لأي فلسطيني سيأتي بعده. وعليه فإن عدم ترشح الرئيس أبو مازن للانتخابات المقبلة سيجعل من الصعب على أي رئيس يأتي بعده التنازل عن هذه المحددات الثمانية التي وضعها.

٣- يجب العمل على تحويل المحددات الثمانية التي أطلقها الرئيس في خطابه إلى برنامج سياسي، سواء سيعود الرئيس عن قراره ويترشح للانتخابات المقبلة أم سيصر على عدم الترشح. أما رفع شعار «لا رئيس إلا الرئيس» فهذا منطوق لا يساعد في تصور حلول، وقد لا يوجد شخص يتجرأ على أن يفكر في البديل في وجود أبو مازن، هو قال سأتنحى وهو صادق بذلك وهو تاريخياً زاهد في السلطة. وعليه يجب وضع جميع الاحتمالات بما فيها إمكانية تغيير الظروف بالشكل الذي حدده وتراجعته عن قراره المشروع.

٤- إذا لم يتم تحويل النقاط الثماني في خطاب الرئيس أبو مازن إلى برنامج عمل سياسي لمنظمة التحرير بكافة فصائلها، وبرنامج عمل ورؤية عامة للشعب الفلسطيني، لن يتمكن الفلسطينيون من تحقيق أية إنجازات على الأرض. إذا لم يتوصلوا إلى تصور عام يحول المحددات التي طرحها الرئيس محمود عباس إلى مشروع وطني يقوم على إقامة دولة على حدود الرابع من حزيران كحل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ودون أن يقتنع مجمل الفلسطينيين ويلتفوا حول هذا المشروع، لن يحقق الفلسطينيون أية إنجازات، ولن يستمتع العالم إليهم.

٥- إذا أراد الفلسطينيون وأصروا على موقفهم سيتغير كل شيء. لن يتغير بشكل دراماتيكي ولكن على الأقل لن تعود الأمور كما كانت. فالالتفاف حول الرئيس والنقاط الثماني التي طرحها في خطابه والتمسك بها كمخرج وحيد لحالة الجمود السياسي هو وحده من شأنه أن يشكل بصيص أمل بأن هذه المسيرة تسير في الاتجاه الصحيح. لقد كان الانسداد في العملية التفاوضية واضحاً منذ فترة طويلة وربما تأخر الرد لظروف موضوعية تتعلق بتقديرات واجتهادات القيادة بأن ثمة ما يمكن تغييره. وهو التقدير نفسه الذي زاد مع إشارات أوباما الإيجابية، لكن يبدو أن الإدراك الحالي بأنه في ظل ثبات كل شيء فإننا لن نحصل على شيء. من هنا كان يجب التحرك. فالمطلوب موقف فلسطيني جدي ومتماسك، إذا ما أرادوا تحقيق إنجازات في أي تفاوض مستقبلي.

٦- في الختام حذر المشاركون من خطورة مغادرة الرئيس موقعه في مرحلة شديدة الحساسية، ما قد يخلق حالة من الفوضى، دون أن يترك بنى وهياكل تستطيع حماية النظام السياسي. لا يمكن للرئيس أن يغادر قبل انتخاب رئيس جديد. وعليه أوصى المشاركون حتى في حال أصر

أبو مازن على موقفه فإنه مطالب بأن يظل على رأس النظام السياسي حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من إجراء انتخابات عامة ويختار رئيساً ومجلساً تشريعياً جديدين.

## حركة فتح

واختلف البعض في تقييم أداء حركة فتح في الأشهر الأخيرة خاصة بعد انتخاب لجنة مركزية ومجلس ثوري جديدين وضخ دماء شابة في أهم هئلتين قياديتين في الحركة. فالبعض رأى أن التغييرات الجوهرية التي نجح أبو مازن في إحداثها داخل حركة فتح بعد عقد المؤتمر العام السادس للحركة في آب ٢٠٠٩ لم تترجم إلى أرض الواقع. فقد سجل بعض المشاركين وخلال مداوولاتهم عدم حدوث تغيير ملموس على الوضع التنظيمي للحركة. البعض الآخر رأى أن ثمة أشياء إيجابية رأت النور في أداء الحركة لا يمكن التقليل منها. وربما النجاح الذي يمكن تسجيله في هذا المقام هو نجاح الحركة في النأي بنفسها عن أزمة غولدستون وظهورها بمظهر المختلف مع السلطة حول سحب مشروع القرار. كما أشار البعض إلى أن أبو مازن لم يكن ليتخذ مواقفه الأخيرة التي اعتبرها البعض تطوراً وافتراقاً عن المواقف السابقة لو لم يكن متسلحاً بلجنته المركزية الياقعة عمراً والتي كما يتضح أنها تصطف خلفه بالكامل في قراراته وهو ما لم يتمتع به قبل المؤتمر.

إن تراجع المسار التفاوضي وسوء إدارة العملية التفاوضية وعدم جدواها أثر على شعبية حركة فتح التي تحملت وزر السلطة ووزر عملية السلام. رغم هذا فقد تعرضت قيادة حركة فتح للابتزاز والتسويق من قبل إسرائيل والمجتمع الدولي للوصول إلى مستويات متدنية من المطالب. من هنا كان قرار أبو مازن أنه إذا لم يتوفر لنا الحد الأدنى من الشروط التفاوضية فلا حاجة للمفاوضات.

## العرب

الحقيقة أن العرب لم يقدموا الدعم الكافي لـ«أبو مازن» الذي تعرض لهجوم من قبل الدول العربية بسبب تقرير غولدستون. ويصرف النظر عن حقيقة الأمر وراء سحب مشروع القرار المتعلق بالتقرير فإن الفلسطينيين أداروا الأزمة بطريقة خاطئة خاصة إعلامياً. فرغم الحديث عن موافقة الدول العربية إلا أن هذه الدول كانت أكثر من شن هجوماً على السلطة بسبب



التقرير. عموماً العرب منقسمون بطريقة غير مسبقة وليست مباراة مصر والجزائر إلا مثلاً صغيراً يفضح حالة التدهور في العلاقات العربية العربية. هناك من رأى أن المواقف العربية لم تكن مواقف داعمة للجانب الفلسطيني، وبرزت قضايا ومحاور تشتت الانتباه العربي. فالواقع الموجود في العراق، والدور التركي والدور الإيراني كلها أخرجت الاهتمام العربي عن نقطة تركيزه.

كما سجل المشاركون التفاوت في حالة الإسناد التي تقدمها الحركة الصهيونية لإسرائيل في مختلف أنحاء العالم بالمقارنة مع الدور الضابط للجاليات العربية والفلسطينية على الدول الأوروبية والولايات المتحدة مع أنها في العديد من الحالات تعد أكثر من الجالية اليهودية في العديد من هذه الدول.

إزاء هذا الوضع ما هو المطلوب فلسطينياً.

مطلوب العمل على مسارين

الأول - دفع الدول العربية المهتمة خاصة مصر والسعودية والأردن وغيرها، باتجاه التدخل سواء لدى القوى الدولية أو الإقليمية لتفعيل الملف الفلسطيني بما يكفل تقدمه بشكل ملموس.

الثاني - تحريك الإسناد العربي الرسمي خاصة الدول العربية الكبرى وجامعة الدول العربية، والشعبي (الجماهير والأحزاب العربية) في المعركة الدبلوماسية لتجسيد الاستقلال. فالذهاب إلى مجلس الأمن في حال نجاحه بحاجة إلى اصطفاة عربي وراءه كما يحتاج إلى حشد دعم دولي.

## أميركا

اقترح المشاركون ضرورة محاولة العرب التأثير في صناعة القرار الأميركي وفي الرأي العام الأميركي بوصفه المدخل إلى مثل هذا التأثير. خاصة أن المواطن الأميركي بسيط جداً، وتجري عليه عبر الإعلام عملية «غسل دماغ مركزة» بمعلومات مضللة عن حقيقة ما يجري على الأرض في فلسطين من قبل ماكينات إعلامية ضخمة مثل «فوكس نيوز» المهيمنة على الإعلام التلفزيوني الأميركي. وغاية ذلك هو إحداث تأثير فلسطيني أو عربي في هذا الاتجاه على الرأي العام

الأميركي لاستثمار الخلافات بين الديمقراطيين والجمهوريين، وبين الديمقراطيين أنفسهم، والجمهوريين أنفسهم، واللوبي الصهيوني نفسه أيضاً، الذي بدأ ينقسم. يجب استغلال ذلك والتحرر من أسر المواقف الرسمية العامة أكثر من اللازم، دون التدخل في التأثير على القرار في الولايات المتحدة. فالرئيس الأميركي في المرحلة الأولى من ولايته تكون مواقفه قريبة من مواقف مراكز الضغط في الولايات المتحدة، لكنه في المرحلة الثانية يبدأ في التحرر بعض الشيء من هذا الضغط، وهذا ما يجب علينا استثماره. فمجملة رؤساء الولايات المتحدة، وفور انتهاء ولاياتهم، سرعان ما يطرأ تحول ملحوظ على مواقفهم.

صحيح أن الموقف الأميركي تراجع إلى حد ما لكن ليس بالشكل الذي كان عليه في زمن أبو عمار ورابين وباراك وحتى مع أولمرت، لم يكن هناك أحد يتحدث عن وقف الاستيطان مع أولمرت. وعليه يجب عدم ترك أميركا للتأثير الإسرائيلي فقط بمعنى يجب الضغط على إدارة أوباما لتعود إلى مواقفها الاستهلاكية بشأن الاستيطان. وهذا جزء من المعركة الدبلوماسية التي على الفلسطينيين إطلاقها. أميركا طرف مهم ولا يمكن نسيانه بحجة أن البيت الأبيض غير مواقفه.



## بعد النقاش

منذ خطاب الرئيس أبو مازن ونقاطه الثماني مرت مياه كثيرة من تحت الجسر، لكن الثابت هو أن الحالة السياسية الفلسطينية سواء في اشتباكاتنا الداخلية أو في قضاياها الخارجية لم تتغير كثيراً. الاستيطان لم يتوقف كما توقفت المفاوضات، والتحرك الفلسطيني في المؤسسات الدولية لم يشهد تقدماً، فبعد شهرين من قرار أبو مازن لم يتقدم الفلسطينيون خطوة في هذا الاتجاه. أما المجتمع الدولي فليس أفضل حالاً، حيث إن الولايات المتحدة، ممثلة بإدارة أوباما، لم تتقدم خطوة باتجاه تصويب مواقفها والتراجع عنها. كان الضوء الوحيد الذي اتكأ إليه الجميع قادماً من بروكسل مع مقترح الرئاسة السويدية بخصوص الاعتراف بدولة فلسطينية ضمن حدود الرابع من حزيران والقدس عاصمة لهذه الدولة، إلا أن التوازنات في أروقة بروكسل وآليات صناعة القرار في مؤسسات الاتحاد الأوروبي خففت من حدة القرار ليكون دون المأمول، وإن كان قد شكّل تقدماً عن المواقف السابقة للاتحاد.

الوضع الداخلي الفلسطيني لم يتغير كثيراً، حيث إن الورقة المصرية مازالت بانتظار التوقيع، ولم تعد الدعوات المنادية بالتقدم في ملف الحوار تسمع كثيراً، كأن لا أحد معنياً بالحوار.

حاول معهد السياسات العامة عبر عقد ورش العمل هذه في كل من رام الله وغزة أن يستكشف مواقف شريحة واسعة من الخبراء والمهتمين حول أسباب وتداعيات موقف أبو مازن، بحيث تصلح مخرجات هذه الورش كتوصيات لصناع القرار والمعنيين. خلال النقاشات الطويلة والمعقدة التي دارت في الورش قدم المشاركون توصيات مهمة يمكن تركيزها في جملة من الحقائق والمنطلقات: أولاً - لا يمكن للفلسطينيين أن يعودوا عن موقفهم تحت أية إغراءات أو تنازلات جزئية قد تقدم عليها إسرائيل كي تفرغ الخطوة الفلسطينية من مضمونها.

ثانياً - لا بد من الإسراع في التوجه إلى المؤسسات الدولية لترسيم حدود الدولة ورفع الملفات المختلفة وتفعيلها خاصة تلك المتعلقة بجرائم إسرائيل بما يكفل معاينة الجناة وردع إسرائيل عن الاستمرار في محاصرة الشعب الفلسطيني ومصادرة أرضه.

ثالثاً - لا بد من حملة دبلوماسية نشطة لفضح ممارسات إسرائيل في الضفة الغربية وحصارها غزة وتوضيح مخاطر الاستيطان على عملية السلام.

رابعاً - يجب أن يترافق هذا مع نضال شعبي ميداني ضد الاستيطان والجدار والحواجز والحصار.

خامساً - لنجاح هذه الجهود لا بد من إكمال عملية الحوار الوطني والتوصل إلى اتفاق وطني شامل يخرج البلاد من حالة الفرقة والتشتت والانقسام.

سادساً - يجب تفعيل جماهير الشعب الفلسطيني داخل الخط الأخضر وفي الشتات في معركة تجسيد الاستقلال.

سابعاً - الشعب الفلسطيني بحاجة إلى نصره أشقائه العرب ومحبيه من قوى السلام العالمية في هذه المعركة.

ثامناً - قبل وبعد كل شيء لا بد للفلسطينيين من أن ينتقلوا من التصرف العشوائي في الفعل السياسي إلى التصرف وفق خطط وبرامج وتفعيل «خلايا التفكير» و«خلايا الأزمة» من أجل إنجاح خطواتهم.

المؤكد أن المرحلة المقبلة قد لا تكون سهلةً في ظل تعنت الحكومة الإسرائيلية التي يقودها تحالف يميني يبدو غير جاد في عملية السلام، كما يبدو أن الإدارة الأميركية قد لا تجد نفسها مضطراً للتورط في «جهود التسوية»؛ خوفاً من الفشل أو الإحراج أو الضغوط الداخلية عليها. لكن المؤكد في كل ذلك أن هناك الكثير الذي على الفلسطينيين أن يقوموا به حتى يحافظوا على حلمهم في إقامة الدولة المستقلة، فكما أكد الرئيس أبو مازن فإن الدولة الفلسطينية وحل الدولتين مازالا ممكنين وفق النقاط التي ذكرها. «وديقة أبو مازن» هذه ستشكل الخطوط الحمراء لمشروع السلام الفلسطيني.

وعليه، فإن الفلسطينيين بحاجة إلى أن يعيدوا الاعتبار لجبهتهم الداخلية ويحاولوا توحيد أنفسهم ليصبحوا أكثر مقدرةً على مواجهة التحديات المقبلة.



## أسماء المشاركين في ورش العمل الأربع في رام الله وغزة

|                   |                            |                  |
|-------------------|----------------------------|------------------|
| لما شاهين         | د. زياد عزت                | د. إبراهيم ابراش |
| مأمون سويدان      | سالم أبو صلاح              | إبراهيم طلال     |
| ماهر ابو هربيد    | سامي أبو سالم              | أحمد علوان       |
| محمد أبو ربيع     | د. سامي أحمد               | د. أحمد مصلح     |
| محمد عودة         | سليمان الرواغ              | د. أريج عودة     |
| محمد المدني       | سليم الننفار               | إياد المظلان     |
| د. محمد شاهين     | د. صلاح أبو ختلة           | اسامة البسط      |
| منذر البردويل     | صلاح عبد العاطي            | د. أسامة عنتر    |
| منذر عميرة        | طلال أبو ركبة              | اكرم مسلم        |
| منير سلامة        | عائد أبو سمرة              | أمانى القرم      |
| ميساء زيدان       | د. عاطف أبو سيف            | أنور خلف         |
| د. نادر سعيد      | د. عبد الله النجار         | إياد نصر         |
| د. ناصر أبو العطا | عبد الحميد المصري          | د. أيمن شاهين    |
| نبيل الاغا        | د. عبد الرحمن الحج ابراهيم | باسم التميمي     |
| هيام مطر          | عقاب عبد الصمد             | بسام درويش       |
| د. ياسر العموري   | عماد النحاس                | تحرير الحاج      |
| يسر الأطرش        | عماد عبد الوهاب            | جمال عبيد        |
| محمد النحال       | عودة الخطيب                | د. دواس دواس     |
|                   | د. عبير ثابت               | رمزي عكاشة       |
|                   | عبير الوحيدي               | د. رياض العيلة   |



1: Palestinians cannot back away from their position under any pretext or partial concessions that Israel might make because this would be an attempt to transform the Palestinian position into an empty meaningless approach.

2: We need to act quickly and press the international institutions to demarcate the borders of the state and submit the various cases for doing so. In addition, we must activate the case on Israeli crimes against the Palestinian people in such a way that it leads to punishment of the perpetrators and deters Israel from maintaining its siege on the Palestinian people and from confiscating Palestinian lands.

3: There is a need for an intensive diplomatic campaign to expose Israeli measures in the West Bank and the siege of Gaza, and to clarify the dangers of settlements on the peace process.

4: Such moves and campaigns need to be accompanied by popular struggle against settlements, the wall, the checkpoints and the siege.

5: In order for these efforts to succeed, there is a need to continue with the national dialogue process and reach a comprehensive national reconciliation that will move the homeland away from a state of fragmentation and schism.

6: The Palestinian masses inside the Green Line and throughout the Diaspora need to be mobilized in the battle to achieve independence.

7: The Palestinian people need the support and solidarity of their Arab brethren and of international peace loving forces and activists in this battle.

8: In order to achieve success, Palestinians must cease random and unplanned political reactions and moves and prioritize action- based plans and programs while activating “think tanks” and “crisis management cells”.

Certainly, the next phase will not be easy, in light of the intransigence of an Israeli government led by a right wing alliance which does not take the peace process seriously. Moreover, it appears that the US Administration will be slow to engage in settlement efforts for fear of failure, embarrassment or because of internal pressures. Palestinians have a lot to do if they wish to keep and maintain their dream of establishing an independent state. Abu Mazen has affirmed that the Palestinian state and the two state solution are still possible along the lines of the points he mentioned in his speech, and this must become the basis of the Palestinian peace project.

Thus, Palestinians must give more priority to their internal front and attempt to reunite so that we are capable of confronting future challenges.

The first chapter in this paper summarizes the overall discussions that took place in the four workshops, and a summary of the discussion on each of the four points presented for discussion. The second chapter presents the conclusions and recommendations mentioned in the interventions and comments of the participants on many of the issues that were addressed. These include both general topics and some specific points. Some points talked about the situation in Israel while others dealt with the popular struggle, the future of the PNA and the PLO, the internal dialogue, the role of the Fatah Movement, the Arab situation and relations with the United States.

The Institute for Public Policies expresses its sincere gratitude to all workshop participants for their views and ideas and for the serious commitment they gave to the discussions. The ideas and views from discussions presented in this summary paper do not necessarily reflect the position of the Institute. The purpose of the workshops was to provide ideas and advice to those decision makers who can make use of these findings and build upon them.

Since President Abu Mazen's speech and his eight points, a lot has happened behind the scenes, nevertheless, the Palestinian political situation, internally and in relation to external issues has remained constant, in that not much has changed. Settlements, unlike negotiations have not been halted. There has been no progress in relation to Palestinian moves within international fora. Two months after Abu Mazen's decision, Palestinians have not achieved any progress in any direction. As for the international community, it is in no better shape. The United States and the Obama Administration has not moved to rectify its position. The only welcome ray of light was the one coming from Brussels when the Swedish Presidency of the EU presented its proposal to recognize a Palestinian state within the borders of June 4, 1967 with Jerusalem as its capital. However, the different considerations, factors and balances within Brussels coupled with the decision making mechanisms of the EU institutions led to a reduction in the breadth of the original decision, but it is still signifies progress when compared with former positions of the EU.

There has been little change in the Palestinian internal situation; the Egyptian document still awaits signing and calls for progress on the case for dialogue are no longer heeded, as if no one is interested in dialogue.

Via workshops in Ramallah and Gaza, the Institute for Public Policies attempted to explore the views of a large sector of experts and interested people and to discuss the reasons and ramifications of Abu Mazen's position. The point of the workshops was to present their recommendations and deliberations to decision makers. Interesting discussions took place and the participants presented important recommendations that can be summarized thus:

state.

6- Border security arrangements between the states of Palestine and Israel must be provided by a third party

7- Any solution to the issue of water rights must be based on international law and the right of the Palestinian state to control its water resources and to seek regional cooperation on the issue of water.

8- Closure of the cases of prisoners of freedom and the release of all of them.

No one really knows what the future approach of the Palestinian leadership will be as more than one option has been talked about, but the only certainty is a tendency to expand the front of confrontation with Israel and take the crisis to the international level by lobbying the relevant international organizations which have the power to decide on the borders of a future Palestinian state and on other issues which have been suspended for some time, such as the Advisory Opinion of the ICJ on the Wall and the Goldstone Report. Other circles inside the Palestinian leadership have also talked about expanding the front of popular struggle in a way similar to the protest marches in Ni'lin and Bil'in. There are many ideas and plans that need consideration.

In order to explore the reasons and ramifications of President Abbas' decision, his recent positions and the eight points that he set out as conditions for returning to negotiations, the Institute for Public Policies held four workshops – two in Ramallah (21-22, November 2009) and two in Gaza (22-23, November 2009). Sixty researchers, university professors and political activists were invited to take part in brainstorming sessions on several themes:

1- Reasons and implications of the decision of President Abu Mazen not to run in any future presidential elections, the local, regional and international ramifications of such a decision and the options facing Palestinians.

2- Revision of the peace process, discussion of the current stalemate and Israeli positions, the impact of the partisan map in Israel and the influence of the right wing in the Israeli government.

3- The scope of the retreat in US positions and the background to this development; opportunities to influence the US decision and the impact of internal conditions in the United States on the foreign policies of US President Obama; the European and Arab positions.

4- The future of the Palestinian political system and the decision to approach international organizations to have them demarcate the borders of the Palestinian state; the chance of success with such an approach and its rationale. The future of the PNA after the deadlock in the reconciliation process.

Following a long and serious discussion accompanied by scientific analysis, the participants presented a set of recommendations and conclusions that can be useful to decision makers in guiding the Palestinian agenda in the right direction over the next phase.

Jerusalem as its capital and protection of the inalienable rights of the Palestinian people, especially their right of return to their homeland. Thus, negotiations are nothing more than one form of legitimate struggle to regain our rights and when this method leads nowhere, there is a need to reconsider that process.

This was not the only reason pushing the Palestinian President to declare his intention not to run again for the Presidency. Internal conditions and the stalemate in the national dialogue process also had an impact on his decision. Abu Mazen has worked hard to make the national dialogue succeed and he agreed without hesitation to the Egyptian proposal for reconciliation ( what is called now the Egyptian paper), but this was met by harsh rejection from Hamas who refused to sign the paper and demanded amendments to it. Abu Mazen wanted to end the internal split and re-unify the PNA institutions. He wanted to see concurrent presidential and legislative elections in order to end the state of political and institutional chaos but this is no longer possible now, at least in the short term.

Moreover, the Arab position was not encouraging as many Arab countries showed less than adequate support to the Palestinian President. In the case of the Goldstone Report, Arab countries agreed to delay voting on the report by this eminent, international judge and some launched personal attacks criticizing President Abu Mazen for making settlement activities a major issue; in other words, Arab support for Arab political issues began to retreat.

There are dozens of reasons behind the decision of President Abbas not to run a second time in the presidential elections. One can also list dozens of other reasons behind the deadlock in the peace process but clearly there is a new Palestinian political agenda that requires meditation in order to study its prospects and potential for development into the achievement of goals.

Abu Mazen's eight points, from a Palestinian perspective, must form the compass of the political project in the region. According to Abu Mazen, achieving the two state solution is still possible on condition that the following principles and terms of reference are applied:

- 1- The UN resolutions pertaining to the conflict, the Road Map and the Arab Peace Initiative and the two state vision on the basis of UN Security Council Resolutions 242, 338 and 1515, and by making use of the negotiations that took place in Camp David, Taba and Annapolis.
- 2- The borders must be based on the situation that existed prior to June 4, 1967 with the possibility of conducting land exchange of equal value without prejudicing water rights or the geographical contiguity between the West Bank and Gaza Strip.
- 3- East Jerusalem is the capital of the state of Palestine along with freedom of access to the holy sites.
- 4- A just and agreed upon solution to the cause of Palestinian refugees as mentioned in the Arab Peace Initiative.
- 5- There is to be no legitimacy given to the settlement presence on the lands of the Palestinian

## **Executive Summary**

The speech by Palestinian President, Mahmoud Abbas on November 5, 2009, when he announced that he would not run again in the Palestinian presidential elections, can be viewed as a crossroads in the political process within the region. Despite the impact on all sides of his declaration, the real transformation does not lie in the declaration itself. Abu Mazen has been known for his moderate line and political courage throughout the life of the peace process which has lasted almost two decades now. He was clear when he said that the negotiations process had been exhausted and set the condition of that settlements be halted before any resumption of negotiations could take place. Abu Mazen possessed the courage to take responsibility for saying that the negotiations leading to a Palestinian state cannot continue under current conditions. The President did not use big words or slogans, on the contrary, he was clear and straightforward in diagnosing the crisis facing the peace process: settlements constitute an obstacle in the path of the peace process and negotiations cannot proceed while settlements continue.

He made the right diagnosis and hit the target when he declared in his speech, that the goal of the Palestinian struggle in the next phase is to stand against settlements because they make the dream of the Palestinian people impossible.

Abu Mazen had been extremely patient and gave every chance to various interventions seeking to exert pressure on Israel to halt its settlement activities, so that the negotiations process could resume. While it is true that settlements have existed since the start of the peace process and the launch of the Madrid Process in 1991, and Palestinians have not in the past declared their desire to halt negotiations or link their continuation to the settlements issue, this insistence on pushing negotiations forwards was driven by the need to achieve progress in the peace process, but when negotiations start to harm the national interest, then there is a need to review positions.

The retreat in the US position on settlements was the straw that broke the camel's back. The Palestinian leadership realized that matters were not moving in the right direction. In the beginning, the new Obama Administration took a firm and determined stance on the issue of Israeli settlement activities, especially in Jerusalem, and this encouraged the Palestinian leadership to prioritize resistance to settlements and to mobilize all means in exposing the dangers that settlements posed to the peace process. Later, the US Administration retreated from its position and matters returned to square one with settlements seemingly no longer an obstacle to peace for the Americans. Maybe this had to do with the internal politics in the United States and the influence of lobbying groups but Palestinians concluded that they could not count on anything.

The inevitable result of negotiations must be the establishment of the Palestinian state with